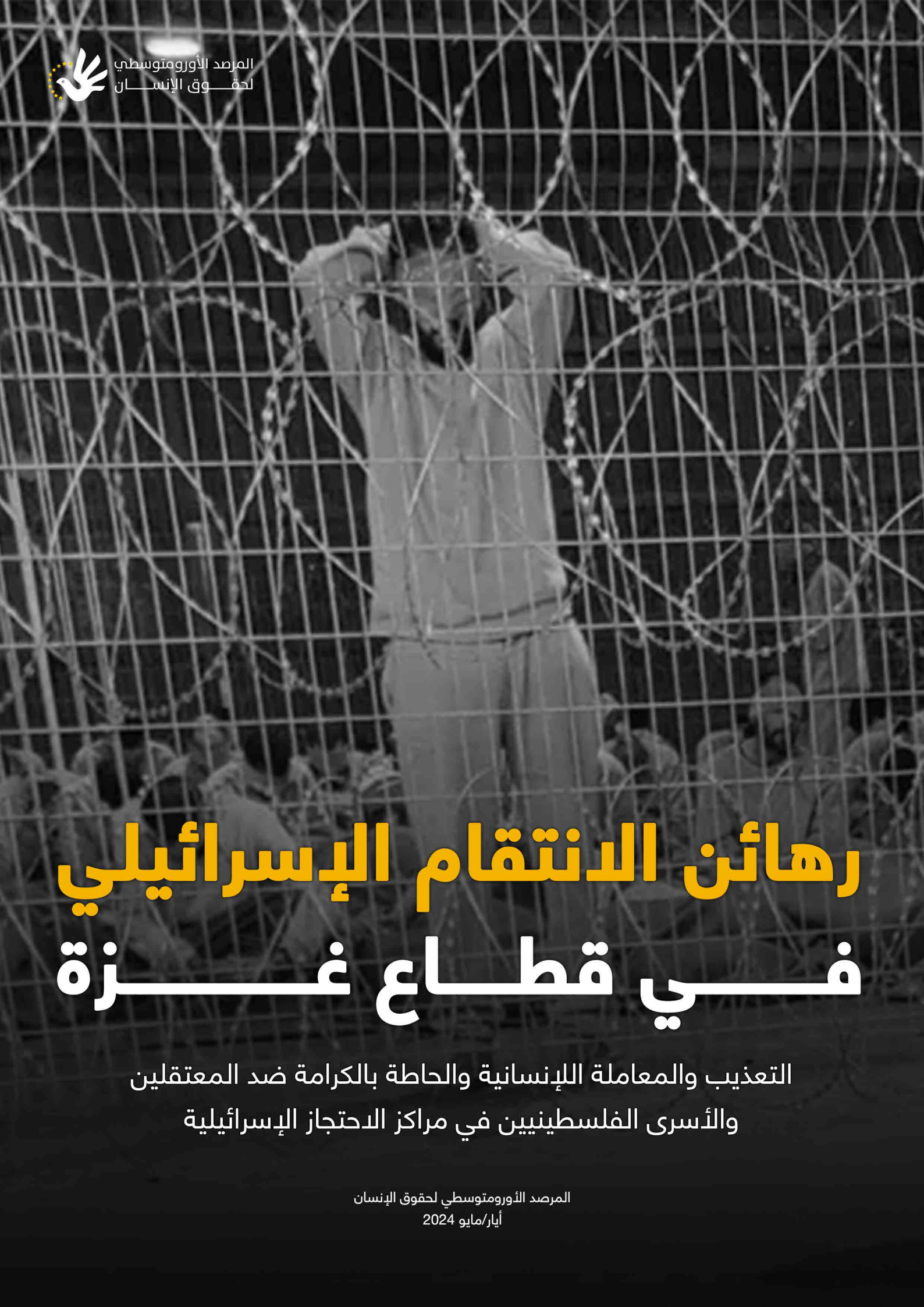

المرصد الأورومتوسطي
لحقـــوق الإنســـان

رهائن الانتقام الإسرائيلي في قطـــاع غـــــزة

التعذيب والمعاملة اللإنسانية والحاطة بالكرامة ضد المعتقلين والأسرى الفلسطينيين في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان
أيار/مايو 2024

المحتويات

مقدمة 3

أولاً: أعداد الأسرى والمعتقلين وأماكن الاحتجاز 7

ثانيًا: نمط الاعتقال 9

ثالثًا: مراحل تعذيب المعتقلين الفلسطينيين ومعاملتهم معاملة قاسية ومهينة ولاإنسانية 19

رابعًا: صنوف التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية المُمارسة ضد المعتقلين الفلسطينيين 28

خامسًا: الاختفاء القسري 45

سادسًا: الغطاء القانوني الإسرائيلي للاعتقالات 47

سابعًا: قراءة قانونية 50

ثامنًا: التوصيات 51

الغلاف: صورة مسرّبة لمعتقلين فلسطينيين في ظروف اعتقال قاسية بمعسكر «سدي تيمان» الإسرائيلي - سي إن إن

جنود إسرائيليون يملأون شاحنة عسكرية بمعتقلين فلسطينيين من غزة بعد تعريتهم وتكبيل أيديهم وتعصيب أعينهم - رويترز - 8 ديسمبر 20223

مقدمة

منذ السابع من تشرين أول/ أكتوبر 2023، ومع بداية الهجوم العسكري الإسرائيلي الواسع وغير المسبوق على قطاع غزة وارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد جميع سكانه الفلسطينيين، بدأت قوات الجيش الإسرائيلي في تنفيذ حملات اعتقالات تعسفية جماعية وفردية واسعة بحق المدنيين هناك، شملت حتى النساء والأطفال وكبار السن والنازحين، خاصة خلال هجماتها العسكرية البرية واقتحاماتها للمدن والمخيمات والأحياء السكنية المختلفة في القطاع.

ومع بدء الجيش الإسرائيلي لما أسماها عمليات «المناورات البرية» في قطاع غزة في 27 أكتوبر/ تشرين أول 2023، واقتحامه ووصوله إلى عمق المدن ومخيمات اللاجئين ومراكز الإيواء المكتظة بالسكان والنازحين قسرا، وحصارها عسكريًا، لا سيما في غزة وشمالها، ومن ثم خانيونس ومخيمي المغازي والبريج وسط القطاع، انتهجت

قـوات المشـاة والمدرعـات المتوغلـة بإسـناد مكثّـف مـن سـلاح الجـو والمدفعيـة والبـوارج الحربيـة أسـلوب التدميـر الشـامل لـكل مـا فـي طريقهـا، فـي تطبيـق حرفـي لسياسـة الأرض المحروقـة.

وكنتيجة مباشرة للعمليات العسكرية الإسرائيلية التي استهدفت الأشخاص المدنيين والأعيان المدنية على نحو منهجي وواسع النطاق في قطاع غزة، قُتل وجرح عشرات الآلاف من المدنيين، غالبيتهم من النساء والأطفال، ونزح حوالي مليوني شخص قسرا، فيما حوصر عشرات الآلاف داخل منازلهم أو في المدارس أو في مراكز الإيواء المختلفة المقامة أساسا داخل مراكز ومؤسسات أممية، فوقعوا ضحايا لجرائم القتل العمد والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية على يد قوات الجيش الإسرائيلي، التي نفذتها كذلك ضد آلاف من السكان المدنيين الذين نزحوا إلى مناطق جنوبي قطاع غزة عبر الطرق والممرات التي حددها الجيش وأدعى أنّها آمنة.

ومنذ الأيام الأولى لبدء عمليات الاحتجاز والاعتقال التعسفية، نشرت العديد من وسائل الإعلام الإسرائيلية، إلى جانب حسابات مواقع التواصل الاجتماعي تعود إلى جهات إسرائيلية، منها حسابات شخصية لأفراد الجيش الإسرائيلي، صورًا ومقاطع مصورة صادمة للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وهم مجردين من ملابسهم ومقيدين ومعصوبي الأعين ومصطفين في الشوارع وبأوضاع أخرى مهينة، بما أعاد للذاكرة الصور القاسية للمعتقلين في سجني أبو غريب وغوانتنامو الأمريكيين.

ووثق المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان سلسلة جرائم وانتهاكات خطيرة تعرض لها الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، بما في ذلك جرائم القتل العمد بصوره المختلفة؛ وعلى رأسها الإعدام خارج نطاق القانون والقضاء، والاعدام التعسفي، والتعذيب حد القتل، والحرمان من الرعاية الطبية، بما في ذلك تلك الضرورية والمنقذة للحياة.

ويبقى الحجم الفعلي للجرائم التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة غير معلوم حتى الآن، خاصة أن معظمهم يتعرض منذ لحظة الاعتقال لجريمة الاختفاء القسري، بما في ذلك النساء والأطفال، حيث ترفض إسرائيل إعطاء قوائم بأسماء من تعتقلهم من القطاع كما ترفض الإدلاء بأي معلومات حول مصيرهم ومكان وجودهم، كما لا تسمح لأي جهة بزيارتهم والتواصل معهم، بما في ذلك المحامين واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفي هذا التقرير، يسلط المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان الضوء على واقع الجرائم التي تعرض لها المعتقلون من قطاع غزة، وما واجهوه من انتهاكات جسيمة وحاطة بالكرامة، وممارسات متعمدة في سياق نمط سلوك مماثل وواضح يدلل على أن ما جرى بحقهم هو جزء من أفعال جريمة الإبادة الجماعية ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، بهدف إهلاكهم وتدميرهم بصفتهم هذه.

وتستند المعلومات التي بني عليها هذا التقرير إلى الإفادات والشهادات والمقابلات الشخصية التي أجراها فريق المرصد الأورومتوسطي مع 100 معتقل تم الافراج عنهم، من الرجال والنساء والأطفال، الذين كان الجيش الإسرائيلي قد اعتقلهم خلال هجماته البرية على مناطق مختلفة من قطاع غزة، نحو نصفهم من الرجال تحت سن 50 عاماً، و17 شخصاً من كبار السن، و22 امرأة، و4 أطفال، بالإضافة إلى الإفادات والمعلومات ذات الصلة الواردة في التقارير الصادرة عن الجهات المختصة، بما في ذلك المؤسسات الإعلامية والحقوقية المحلية والدولية.

وتخلص هذه المعلومات إلى ارتكاب الجيش الإسرائيلي جرائم الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والقتل العمد والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والعنف الجنسي والحرمان من المحاكمة العادلة على نطاق واسع ومنهجي ضد المعتقلين الفلسطينيين المدنيين، واستخدام الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية وسائل متعددة من التعذيب الجسدي والنفسي العنيفة بحقهم، وشمل ذلك الضرب بقصد القتل، وإحداث إصابات وإعاقات دائمة، والعنف الجنسي، والشبح والصعق بالكهرباء، وتعصيب الأعين وتقييد الأيدي والأرجل لفترات طويلة جدا، والحرمان من الطعام، ومن الرعاية الطبية، بما في ذلك الرعاية الضرورية والمنقذة للحياة، والبصق والتبول عليهم، وغيرها من الممارسات القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية إلى جانب أساليب متعددة من التعذيب النفسي، ومن ذلك التهديد بالقتل للمعتقل أو أفراد عائلته، وتوجيه الإهانات والشتائم الحاطة بالكرامة الإنسانية، والتهديد بالاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

ووثق الأورومتوسطي العديد من الحالات التي ارتكب فيها الجيش الإسرائيلي جرائم الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري على نحو عشوائي واضح، حيث تبيّن من خلال تحليل إفادات المفرج عنهم أنّ تلك الجرائم كانت تنفذ في معظمها بدوافع انتقامية لكونهم فلسطينيين من قطاع غزة فقط، حيث وقعت ضد مختلف فئات المجتمع الهشة، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن، ورغم علم ودراية المحققون الإسرائيليون بخلفيات هؤلاء

المعتقلين وفقا للتشخيصات الاستخباراتية، وأنّهم مدنيون ولم ينخرطوا بأي نشاطات عسكرية، إلا أنهم تعرضوا لمختلف أشكال التعذيب الجسدي والنفسي وسوء المعاملة.

كما ويتعرض المعتقلون الفلسطينيون للاحتجاز وتمديد الاحتجاز دون عرضهم على الجهات القضائية أو أي من الإجراءات القانونية الواجبة، على نحو يخالف القوانين الدولية ذات العلاقة، وكانوا يُحتجزون ويعذبون في قواعد عسكرية ومنشآت احتجاز إسرائيلية، بما في ذلك محتجزات سرية وغير رسمية، وتحديدًا تلك المقامة قرب حدود قطاع غزة.

ولم تكتف القوات الإسرائيلية بحرمان المدنيين الفلسطينيين من حريتهم على نحو غير قانوني وتعسفي، بل تعمّدت تعميق معاناتهم حتى بعد الإفراج عنهم والاستمرار بتشتيتهم عن عائلاتهم، إذ أُفرج عن جميع الأسرى والمعتقلين من خلال معبر (كرم أبو سالم) المؤدي فقط إلى مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، وهو ما يعني حرمان المُفرج عنهم من سكان شمال القطاع من العودة إلى منازلهم ولم شملهم مع عائلاتهم، وذلك بفعل الفصل العسكري الذي فرضه الجيش الإسرائيلي بين مناطق شمال القطاع عن وسطه وجنوبه، وحظر عودة السكان المدنيين من الجنوب والوسط إلى الشمال بشكل مطلق.

صورة نشرة جندي إسرائيلي لفلسطينيين عراة ومعصوبي الأعين ومقيدي الأيدي بعد اعتقالهم من غزة - مواقع التواصل - ديسمبر 2023

فلسطينيون اعتقلهم الجيش الإسرائيلي من جباليا شمال قطاع غزة - مواقع التواصل - 10 ديسمبر 2023

أولًا: أعداد الأسرى والمعتقلين وأماكن الاحتجاز:

لا تتوفر معلومات رسمية عن أعداد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة، وسط تقديرات للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة باعتقال ما لا يقل عن 5 آلاف مواطن من داخل قطاع غزة، أفرج عن مئات منهم، إلى جانب اعتقال عدة آلاف آخرين من سكان القطاع من داخل إسرائيل والضفة الغربية، رغم حصولهم على تصاريح عمل سابقة وكانوا يعملون آنذاك داخل الخط الأخضر والمستوطنات الإسرائيلية.

وأجرت السلطات الإسرائيلية العديد من التعديلات التعسفية على التشريعات الإسرائيلية، التي تخالف أساسا القانون الدولي، في محاولة لتوفير غطاء شكلي لاعتقال الفلسطينيين من قطاع غزة، وحرمانهم من أية حقوق كانت متبقية لهم، وسيستعرض التقرير هذه التعديلات لاحقا في البند السابع.

وبخلاف الممارسات السابقة فيما يتعلق بإحالة الأسرى والمعتقلين إلى مصلحة السجون الإسرائيلية، فإن مسؤوليتهم الآن أصبحت تقع مباشرة تحت سلطة الجيش الإسرائيلي وجهاز المخابرات العامة، ويجري احتجازهم في مراكز اعتقال ومعسكرات تابعة لهما، من بينها معسكرات تمت اقامتها بعد السابع من أكتوبر الماضي، مثل معسكر «سدي تيمان» الإسرائيلي، الذي يحتجز فيه الفلسطينيون بشكل مهين وفي أقفاص حديدة محاطة

بالأسلاك الشائكة أشبه بأقفاص الدجاج والحيوانات، في تطبيق عملي للتحريضات الإسرائيلية الرسمية والشعبية على التعامل مع أهالي قطاع غزة كحيوانات بشرية وتجريدهم من إنسانيتهم، والتي صدرت عن العديد من الوزراء والمسؤولين والإعلاميين والمستوطنين الإسرائيليين خاصة في الأيام الأولى للهجوم العسكري الإسرائيلي.

وهناك، يحتجز الجيش الإسرائيلي الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من فئات عمرية مختلفة، من ضمنهم أطفال ومسنين، ويخضعهم لتحقيقات قاسية ومتواصلة وهم معصوبو الأعين وأيديهم مكبلة بشكل متواصل على مدار أيام في مجمعات مسيجة. أما في ساعات الليل، تكون الأضواء مضاءة ومسلطة عليهم بقوة بهدف إرهاقهم وحرمانهم من النوم على نحو متواصل، فضلاً عن تعرضهم إلى أنماط أخرى متعددة من التعذيب وسوء المعاملة، وحرمانهم كليًّا طوال فترة الاحتجاز من تلقي العلاج اللازم ومن أي لقاء مع محامين أو زيارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتفيد المعلومات أن الجيش الإسرائيلي يسمح لأفراده بشن عمليات اعتقال تعسفية عشوائية تطال المدنيين في قطاع غزة على نطاق واسع تحت إطار قانون «المقاتل غير الشرعي» الذي يجرد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة من حقوقهم المنصوص عليها بموجب قواعد القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الحماية القانونية المقررة لهم بحسب أوضاعهم القانونية.

وبموجب هذا القانون يحرم هؤلاء من حقهم بالمعاملة كأسرى حرب بموجب اتفاقية جنيف الثالثة، أو من المعاملة كأشخاص مدنيين معتقلين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف.

كما وقد عدل هذا القانون مع بدء جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، بحيث أصبح هذه القانون يسمح باحتجاز الفلسطينيين من قطاع غزة لمدة 75 يومًا قابلة للتمديد إلى ما لا نهاية، وذلك على أساس وجود أدلة سرية، لا يحق للمحتجز أو محاميه الاطلاع عليها، مما يحرمه من أبسط حقوقه في الدفاع والمحاكمة العادلة.

وبحسب البيانات التي قدّمتها سلطة السجون الإسرائيلية، فإن عدد الفلسطينيين المعتقلين من غزة بموجب القانون المذكور بلغ نحو 800 معتقلاً، إلى جانب آلاف آخرين يتم احتجازهم في منشآت اعتقال عسكرية في ظروف غامضة.

الجيش الإسرائيلي يعتقل فلسطينيين من سكّان مدينة حمد بخانيونس ويجمعهم في حوض سباحة، معصوبي الأعين ويلبسهم زي الوقاية من فيروس كورونا - مارس 2024

ثانيًا: نمط الاعتقال

- **طبيعة تنفيذ الاعتقال**

ينفذ الجيش الإسرائيلي عمليات الاعتقال ضد المدنيين في قطاع غزة بدرجات عالية من العنف، التي تبدأ منذ لحظة الاعتقال، مرورا بالنقل والاحتجاز والتحقيق، وحتى لحظة الإفراج. وكان نمط الاعتقال العنيف مشتركًا لدى جميع الضحايا من الرجال والنساء، وحتى الأطفال، إذ اتبع الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية أساليب عنف متشابهة في التعامل مع جميع الضحايا تقريبًا، مع الإشارة إلى أنّ أولئك الذين احتجزوا من بيوتهم ومناطق سكنهم كانوا عرضة لدرجات أعلى من العنف والتنكيل لحظة الاعتقال.

ويصدر هذا السلوك العنيف في سياق نمط مماثل ومتكرر موجه ضد الفلسطينيين والفلسطينيات من قطاع غزة بشكل عام، ويأتي في سياق السياسة الواضحة والمُعلنة لإسرائيل في نزع الإنسانية عنهم، وعدم إيلاء أي اعتبار لإنسانيتهم وآلامهم وكرامتهم، بمن في ذلك الأسرى والمعتقلين، وما يتبعها من الجرائم المرتكبة

ضدهم، كالقتل والتعذيب على نحو وحشي وسادي، ومن ثم إخفاء جثامينهم دون حتى تبليغ عوائلهم بمصيرهم، أو نشر أي أسماء ومعلومات حولهم، أو إعادة رفاتهم.

واتبع الجيش الاسرائيلي نمطا موحدا في التعامل مع جميع الضحايا من الذكور لدى احتجازهم، إذ كان يجبرهم على خلع جميع ملابسهم بالكامل أحيانًا، أو إبقاء الملابس الداخلية السفلى في أحيان أخرى، حتى في أوقات البرد الشديد، مع تكبيل اليدين بمربط بلاستيكي رفيع، وتعصيب العينين بعصبة قماش معدة لهذا الغرض، وتعريضهم للضرب المبرح ومختلف ضروب التعذيب الجسدية والإهانة وسوء المعاملة، وسلب ممتلكاتهم الشخصية التي تكون بحوزتهم لحظة الاعتقال، وإبقائهم في أوضاع مذلة، ومن ثم اقتيادهم في شاحنات إلى أماكن مجهولة.

أفاد الصحفي ضياء الكحلوت (42 عاما) لطاقم الأورومتوسطي بما يلي:

صورة الصحفي ضياء الكحلوت بعد الإفراج عنه من السجون الإسرائيلية - مواقع التواصل - 9 يناير 2024

في 2023/12/7، تفاجأنا بقيام جنود الجيش الاسرائيلي بالمناداة عبر مكبرات الصوت علينا للخروج من المنزل، ولم يكن في ذلك الوقت هناك لأي اشتباك أو مظهر عسكري في المنطقة، قاموا بتجميع عدد كبير من السكان في المنطقة وقد طلبوا ممن سنهم 18-60 عام بالبقاء في المكان وعلى من يصغرهم أو يكبرهم سناً وكذلك النساء بالتوجه إلى مستشفى كمال عدوان، وقد قمنا بتسليم أنفسنا. ظننت في البداية أن التحقيق سيكون ميدانياً وسيتم الافراج عنا كون أننا مدنيين لا علاقة لنا بأي ارتباطات تنظيمية أو عسكرية.

طلب منا الجنود خلع الملابس بالكامل باستثناء الملابس الداخلية السفلى، وقد بدأت المعاملة تتغير من معاملة عادية إلى معاملة أشد قسوة، بالإضافة إلى الاتهامات أننا عناصر من حركة حماس، ولكننا قمنا بنفي ذلك، وقد قام الجيش بتسجيل نفينا، وكان هناك فلسطينيين محتجزين بالمكان يتحدثون العبرية وقد أبلغوا الجنود بأننا لا ننتمي إلى حماس، ولكن التعامل كان

معنا في لحظات الاعتقال الأولى وفي داخل معسكرات الاعتقال بعد ذلك على أننا عناصر من حماس قمنا بالاستسلام وتسليم أنفسنا، حيث كان التعامل قاسيا وحادا جداً، كوضع شريط لاصق على فمي.

قام الجنود بعد ذلك بنقلنا إلى موقع زيكيم العسكري وقد تم فرزنا إلى عدة أقسام، وقد خرجت أنا واثنين من أشقائي إلى مخرج العودة إلى غزة بطلب من الجنود، ولكن في اللحظات الأخيرة يبدو أن العدد لم يكن كافي وفق كوتة الاعتقال، حيث أعادونا إلى مكان الاعتقال وقد طلب جهاز الشاباك لقائي وقد طلب مني التعريف عن نفسي، أبلغته أني صحفي أعمل في قناة العربي الجديد، وسألني عن عملي السابق في قناة الجزيرة وقد أبلغته بأن ذلك صحيح.

أما النساء الفلسطينيات المعتقلات من قطاع غزة، فقد تعرض غالبيتهنّ لحظة الاعتقال لممارسات عنيفة، بما في ذلك العنف الجنسي، حيث خضعنّ إلى التفتيش العاري على يد مجندات، وإجبارهن على البقاء عاريات بوجود جنود ذكور أحيانًا، كما تم تهديديهنّ بالاغتصاب، وتعرضنّ للسب والشتم بألفاظ جنسية، بالإضافة إلى اخضاعهنّ إلى ذات إجراءات التنكيل التي يخضع لها الأسرى والمعتقلين الرجال من الضرب وتقييد الأيدي وتعصيب الأعين وسلب الممتلكات الشخصية.

سيدة فلسطينية اعتقلها الجيش الإسرائيلي ووضعها بين مجموعة من الرجال بعدما نزع حجابها وعصب عينيها

أفادت المواطنة ش. د (20 عاما) لطاقم الأورومتوسطي بما يلي:

بعد اقتحام الجنود لمدرسة «عمرو بن العاص» تم اعتقالي أمام أمي التي انهارت بسبب ذلك، تم تكبيل يدي من الخلف ووضع عصبة على عيني وتفتيشي في مسجد قريب من المدرسة بعد إخلائها وكان التفتيش عاريا باستثناء الملابس الداخلية، بعد ذلك تم نقلنا عبر جيب عسكري لموقع (زيكيم) العسكري في غلاف غزة، وتركنا الجنود على الرصيف لمدة تقارب الساعتين وهم يضحكون ويتحدثون باللغة العبرية فوق رؤوسنا، وقد تم تفتيشنا بعد ذلك تفتيشا آخر وأخذوا أغراضي الشخصية مني حينها، وطلب منا الجنود الركوب لشاحنة لنقلنا، أذكر أننا كنا 7 فتيات، وكان النقل لمركز الاعتقال الآخر مرحلة صعبة، حيث أنني أصبت بشد عضل بيدي المكبلة للخلف، وحين

حاولت تعديل وضعيتي ضربتني المجندة الإسرائيلية على ظهري، وتم نقلنا بالشاحنة إلى منطقة جبلية بالقرب من مدينة القدس في مركز احتجاز اسمه عاناتوت.

- **أماكن تنفيذ الاعتقالات**

قامت قوات الجيش الإسرائيلي في معظم الحالات باعتقال آلاف المدنيين الفلسطينيين خلال تنفيذها للهجمات البرية على المدن ومخيمات اللاجئين ومراكز الإيواء في قطاع غزة، وكذلك على النقاط العسكرية التي نصبها على شارع صلاح الدين في حي الزيتون جنوبي مدينة غزة، وطريق «الرشيد» الساحلي، بعد أن طرد المدنيين من منازلهم وأماكن عيشهم وأجبرهم على النزوح إلى مناطق وسط وجنوبي قطاع غزة مرورا بهذه النقاط، التي صُممت لتكون مصائد لاعتقال المواطنين والمواطنات المدنيين في القطاع. حيث نصّب الجيش الإسرائيلي كاميرات وأجهزة مراقبة خاصة، وكان يجبر المدنيين على المرور من أمامها، لإتاحة فرصة التعرّف عليهم، بناء على قواعد بيانات تم جمع ما تحتويه من معلومات على نحو يخالف الحقوق الفردية للفلسطينيين ومن خلال الاستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي التي يشوبها العديد من العيوب التي تؤدي إلى عدم الدقة في التعرّف.

طفلان على الأقل اعتقلهما الجيش الإسرائيلي من أحد مراكز الإيواء غرب غزة وجردهما من ثيابهما، مع معتقلين آخرين في ملعب اليرموك في شارع الوحدة وسط المدينة - ديسمبر 2023

- **الاعتقال في مناطق التوغل البري**

تعمد القوات الإسرائيلية قبل تنفيذها للاقتحامات البرية لمنطقة ما في قطاع غزة على تدميرها على نحو كلي أو شبه كلي بالقصف الجوي والبري والبحري المكثف. وفي مثل هذه الظروف عادة ما تتقطع السبل بسكان المنطقة المستهدفة، فمنهم من يُقتل ويُجرح نتيجة القصف، ومنهم من لا يستطيع الإخلاء قبل وصول القوات الإسرائيلية، ويبقى محاصرا داخل منزله أو مركز الإيواء الموجود فيه، وينتظر مصيره عند اقتحام الجيش الإسرائيلي، مع احتمالية تعرضه للقتل أو الاعتقال و/أو التنكيل.

ولدى دخول الجيش الإسرائيلي المناطق السكنية، **يقوم باحتجاز جميع الذكور على نحو جماعي الموجودين في المنطقة، بما في ذلك الأطفال من سن 13 - 14 عاما فما فوق**، ويفصلهم عن عائلاتهم، بحيث يقوم بطرد النساء وبقية الأطفال من منازلهم، بعد احتجاز أقربائهم من الذكور، ويجبرهم على النزوح إلى مناطق بعيدة. حيث كان الجيش الإسرائيلي يجبر سكان غزة وشمالها على النزوح إلى الجنوب، أما سكان خانيونس كان يجبرهم على النزوح إلى البحر ورفح، في حين كان يجبر أهالي المخيمات في وسط القطاع على النزوح إلى دير البلح.

وبحسب الإفادات التي جمعها فريق المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، اتسمت جميع عمليات الاعتقال من المنازل والأحياء السكنية بالعنف الشديد والخطير المهدد للحياة على يد أفراد الجيش الإسرائيلي، لا سيما عند قيامهم باقتحام المنازل السكنية تحت وابل من القذائف والرصاص الحي المباشر والكثيف، وإطلاق الكلاب العسكرية على ساكنيها المدنيين، واحتجاز الذكور أمام عائلاتهم بعد ضربهم ضربا شديدا وإهانتهم بشتى الطرق.

في إفادة لفريق المرصد الأورومتوسطي، قال «رضوان كتكت» (43 عاما)، وهو موظف في السلطة الفلسطينية ويسكن في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين شمال قطاع غزة:

> *«بعد قصف الطائرات الإسرائيلية لشقتي في مخيم جباليا، توجهت لمنزل عمي القريب من مستشفى كمال عدوان بمنطقة مشروع بيت لاهيا، لحين اقتحام دبابات الجيش الإسرائيلي المنطقة». بتاريخ 11 ديسمبر/ كانون أول 2023، حاصرت الآليات الإسرائيلية المنزل الذي كنا فيه، وخاطبنا الجيش عبر مكبرات الصوت للنزول والتجمع في مستشفى كمال عدوان. نزلنا وسلّمنا أنفسنا ليطلب منا الجنود تعرية أجسادنا بعد تكبيل أيدينا، والتوجه إلى قطعة أرض قريبة، بعد ذلك اقتادوني إلى منزل ملاصق بالأرض، وتم التحقيق معي وشبحي من يدي وأنا جاثٍ على ركبتي، أذكر حينها أنّ عضلات يدي الخلفية تمزقت من شدة الشبح، وحدث ذلك أيضًا مع ابني وأشخاص آخرين مع عائلتي كانوا محتجزين معي في نفس الظروف».*

وبالإضافة إلى المناطق السكنية، شهدت المستشفيات ومراكز الإيواء المقامة في أغلبها في مدارس الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، عمليات اعتقالات واسعة نفذها الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين عند اقتحامها وطوال فترات حصارها العسكري.

وأفاد عبد القادر جمال طافش (33 عاما)، بما يلي:

الجيش الإسرائيلي يعتقل قرابة 90 فلسطينيًا بينهم مُسنّون من داخل مستشفى كمال عدوان شمال قطاع غزة - دانيال هغاري المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي - 16 ديسمبر 2023

في الفترة من 11 إلى 13 ديسمبر 2023، اقتحمت القوات الإسرائيلية مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا، الذي نزحت إليه، بعد دخول الدبابات واستخدام مكبرات طائرات الكواد كابتر للمناداة على الرجال من يزيد أعمارهم عن 16 عامًا فما فوق، بالخروج إلى ساحة المستشفى ورفع اليد والهوية الشخصية. تم إخراجنا خارج المستشفى إلى الشارع العام بدون ملابس، فقط اللباس الداخلي السفلي. خرجنا في مجموعات من 10 أشخاص، وكانت المسافة عن الآليات قريبة جدا تقدر بأقل من 3 أمتار وشعرنا أنفسنا كدروع بشرية وشعرنا بالخطر الشديد نتيجة الاشتباكات التي شاهدناها بأعيننا اثناء احتجازنا. احتجز الجنود 4 أشخاص على ما يقرب 3 آليات كانت تشارك في القتال وفي آخر لحظات خروجنا من المستشفى شاهدت جرافة من ضمن الآليات تحفر في ساحة المستشفى التي كان يوجد بها جثامين شهداء. اعتقلتني الجنود يوم 12 ديسمبر 2023 واحتجزوني في أحد المعسكرات التابعة لهم شمال قطاع غزة، وحققوا معي داخل فيلا عائلة البراوي في شارع بيت لاهيا، التي حولها الجيش إلى ثكنة عسكرية.

لحظة دخولي مع معتقلين آخرين لساحة هذا المنزل المجرفة عرضنا على أجهزة لعمليات التفتيش وأجهزة متخصصة لبصمة العين وكنا مجردين من ملابسنا ومقيدين ويتم مرورنا كل 5 أشخاص أمام الكاميرات ومن ينادون عليه بالتقدم والجلوس على ركبتيه وإنزال رأسه بالأرض وكنتُ من ضمن الأشخاص الذين تم النداء عليهم. وقام أحد الجنود بعد نزولي على الأرض بعصب عينيّ ووضع رقم على كتفي ولاصق، وبعدها أجبروني على الجري ما يقارب 500 متر وبعدها ألقوني على الأرض وقام أحد الجنود بضربي وتعذيبي وتغيير وضعية تقييد يدي من الامام إلى الخلف رغم ابلاغي له أنني مصاب وقمت بعمل عمليه بلاتين في كتفي الأيسر وكان ذلك واضحًا له لأنني عاري الجسد.

ورغم ذلك استمر في ضربي بحذائه، لدرجة وصولي إلى الإغماء عدة مرات وكذلك ضربي على مكان العملية من الخلف مما أدى لتفاقم الألم. ورغم استنجادي بإحضار طبيب وطلبي منهم أخدي إلى الطبيب رفضوا ذلك. أتى أحد الضابط من الجنود وقال لي: هل تريد الموت؟ وقام برفع سلاحه الشخصي وسحب أجزاء السلاح وإطلاق النار بجوار رأسي.

- **الاعتقال على الحواجز العسكرية في ممرات التفريغ والتهجير القسري**

أصدر الجيش الإسرائيلي في 13 أكتوبر/تشرين أول 2023، أمرًا عسكريا لتنفيذ عمليات إخلاء فورية غير قانونية لجميع سكان محافظتي غزة والشمال، بما يصل إلى حد ارتكاب جريمة التهجير القسري، ضد حوالي 1.1 شخص، نصفهم من الأطفال، بدعوى أنّهم يسكنون في منطقة قتال خطيرة، وإجبارهم على النزوح باتجاه مناطق جنوب وادي غزة (المحافظة الوسطى ومحافظة خانيونس ومحافظة رفح) عبر شارع صلاح الدين.

وبعد بدء التوغل البري الإسرائيلي في 27 أكتوبر/تشرين أول 2023، تمركزت القوات الإسرائيلية على شارع صلاح الدين، الواصل بين محافظات قطاع غزة، والذي أقام عليه لاحقاً حاجزا عسكريا، على مقربة مما كان يعرف سابقا بمفترق نتساريم، ونصب فيه كاميرات وأجهزة مراقبة خاصة تتيح التعرف على الأشخاص الذين قام بتهجيرهم قسرا من الشمال وطردهم نحو الجنوب وأجبرهم على العبور من خلال الحاجز العسكري المقام على هذا الشارع. كما واستخدم الجيش الإسرائيلي تمركزه في هذا الشارع لفرض تقسيم قطاع غزة من الناحية العملية، وفصل شماله عن جنوبه، فيما أقام الجيش الإسرائيلي لاحقًا حاجز عسكري آخر مماثل على شارع الرشيد جنوب مدينة غزة.

وعند وصول النازحون قسرا إلى هذه الحواجز العسكرية، كان الجنود الإسرائيليون يقومون بالمناداة على الأشخاص الذين يعتزمون احتجازهم من خلال مكبرات الصوت إما بأسمائهم أو بلون الملابس التي يرتدونها. وفي العديد من المرات، احتجز الجيش الإسرائيلي أشخاصًا مدنيين عاجزين صحيًا، أو بناء على مظهرهم الخارجي أو عمرهم أو اسماء عائلاتهم. وبالرغم من عدم وجود أي مبرر حقيقي لاحتجاز هؤلاء الأشخاص في المقام الأول، وعدم تشكيلهم لأي خطر، إلا أن الجيش الإسرائيلي كان في معظم الحالات ينكل بهم ويجبرهم على التجرد من ملابسهم، ويمارس ضدهم أشكال مختلفة من التعذيب والإهانة والمعاملة اللاإنسانية، ويسرق ممتلكاتهم التي تكون بحوزتهم قبل الإفراج عنهم.

في إفادة لفريق المرصد الأورومتوسطي، قال «عمر أبو مدللة» (43 عاما) من سكان شمال غربي مدينة غزة:

«أسكن في منطقة السودانية بالقرب من محطة الخزندار، وقد اشتد القصف في محيط المنزل، واستشعرنا الخطر أكثر عندما ألقى الجيش الإسرائيلي منشورات تطالب بإخلاء المنطقة بالكامل، لذا قررت أنا وأسرتي الانتقال للمناطق التي قال الجيش إنها آمنة جنوب وادي غزة مروراً بشارع صلاح الدين مشياً على الأقدام.

«في يوم 19 نوفمبر/ تشرين أول 2023 توجّهت من بيتي في منطقة السودانية شمال غزة إلى شارع صلاح الدين جنوبًا للهرب إلى مناطق جنوب الوادي، وعندما وصلنا الحاجز المقام قبل المحافظة الوسطى نادى علينا جنود الجيش الإسرائيلي عشوائيًا، قام جنود الجيش وأخذوا مني الهوية الشخصية للفحص الأمني، وقد أفرجوا عن البعض، وأبقوا عليَّ أنا وآخرين».

وتكرر ما حدث في محافظة غزة وشمالها، خلال اجتياح الجيش الإسرائيلي لخانيونس، الذي بدء في 4 ديسمبر/ كانون ثان 2023، حين تقدم في البلدات الشرقية في خانيونس، وتعمقت اجتياحاته في أحياء المدينة، وقيامه باقتحام العديد من المنازل ومراكز الإيواء المقامة في المدارس، وتنصيبه حاجزًا عسكريا على طريق البحر غرب خانيونس، وتهجير سكان تلك المناطق قسرا وإجبارهم على المرور من خلال هذا الحاجز العسكري للتوجه إلى مواصي خانيونس أو رفح، ونصب هناك أيضًا كاميرات وأجهزة للتعرف على الأشخاص، وقام باعتقال العشرات من المدنيين خلال مرورهم عبر الحاجز.

كما أقام الجيش الإسرائيلي نقاط تفتيش مؤقتة بعد حصار مستشفى ناصر في خانيونس الذي كان يؤوي آلاف النازحين، واعتقل أيضًا العشرات من المدنيين، بمن فيهم العديد من أفراد الطواقم الطبية، في مخالفة للقانون الدولي الإنساني، والذين لم يعرف مصير العديد منهم بعد.

أفاد م. ق (62 عاما) بما يلي:

كنت أتعالج في مستشفى في ناصر، بعدما أصبت جراء قصف الجيش الإسرائيلي منزل ابني، وقد اقتحمت القوات الإسرائيلي المستشفى، وأخرجت الجميع، وبقي المرضى. ثم أحضرت شاحنات، أخرجونا كنا حوالي 70 من المرضى والمعتقلين، دفعونا في الشاحنة فوق بعضنا كالحيوانات، وأجبرونا على التعري، بقيت في الاعتقال 60 يومًا وكنت مقيدًا طوال الوقت ومعصوب العينين.

- **اعتقال العاملين الفلسطينيين من قطاع غزة**

عامل فلسطيني من غزة معصوب العينين ومكبّل اليدين بعد الإفراج عنه، يكشف عن المعاملة الوحشية التي تعرض لها عمّال قطاع غزة بمعسكرات الاعتقال - المصدر: وكالة صفا - نوفمبر 2023

لم تقتصر الاعتقالات التي نفذتها قوات الجيش الإسرائيلي على الفلسطينيين الموجودين في قطاع غزة، بل طالت كذلك الآلاف من العمال الفلسطينيين من القطاع الذين كانوا يعملون داخل الخط الأخضر والمستوطنات الإسرائيلية، بناء على تصاريح أمنية حصلوا عليها من السلطات الإسرائيلية. ومن المعروف، أن هذه التصاريح لا تصدر إلّا بعد إجراء فحوصات أمنية دقيقة حول الأشخاص المتقدمين لها، وبما يشمل أفراد أسرتهم كذلك. وعلى الرغم من ذلك، قامت الشرطة الإسرائيلية وأجهزة الأمن المختلفة بشن حملات ملاحقة واعتقال ضد هؤلاء العماليين، واعتقلتهم جماعيًا وفرديًّا من أماكن عملهم، ولاحقت من ذهب منهم إلى الضفة الغربية، وأخضعتهم للتحقيق القاسي والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية. ولاحقًا جرى الإفراج عن أكثر من 3 آلاف منهم، بينما لا يزال عدد العمال الذين لا بقوا قيد الاعتقال ومصيرهم غير معروف حتى الآن.

وأفاد أ. د. (46 عاما) بما يلي:

حصلت على تصريح احتياجات اقتصادية للعمل في إسرائيل، واستلمت التصريح في 2023/1/19، وتوجهت للعمل هناك في الزراعة (القطيف) بمنطقة ريشون ليتسيون. في 7 أكتوبر 2023، كنت في المبيت عند المشغل الخاص بي في رهط، عندما حدثت العملية المسلحة في الغلاف، كان معي عدد من العمل، وبقينا 3 أيام، ثم سحب التصريح الخاص بي، فسلمت نفسي للجيش في مركز رهط. هناك أخذوا مقتنياتي الشخصية وما معي من مال واحتجزوني مع حوالي 150 من العمال مثلي مكبلي الأيدي ومعصوبي الأعين في مساحة ضيقة جدا. بقينا كذلك لمدة 14 ساعة ولم يقدموا لنا شيئاً من أكل أو شرب ومنعونا من دخول الحمامات، هذا كله بجانب قيامهم بضربنا وتعذيبنا وافلات الكلاب علينا. في اليوم التالي أخذونا بالباص وتم نقلي إلى سجن عوفر، ولم يكن هناك أكل مناسب ولا يوجد حرامات ولا فرشات وينام الجميع على الأرض والبرد القارس في المكان والاكتظاظ. في2023/10/27، تم اقتيادي إلى التحقيق لمقابلة المخابرات الإسرائيلية وأنا مكبل اليدين. وعند وصول دوري تم إدخالي وفك يدي، وسألوني عن عدة أمور وهي: أين يختبئ قادة حماس، وسألوني عن بعض الأشخاص وبعض المنازل، وأين مناطق إطلاق الصواريخ، وأين كنت وقت الأحداث. ومكثت في التحقيق لمدة 4 ساعات، وبعدها أرجعوني مكان الاعتقال، ونحن على نفس الوضع والظروف الصعبة.

وأفاد ع. س (39 عاما) بما يلي:

«كنت برفقة 70 عاملا في سكن بمنطقة رهط بتاريخ 2023/10/10، قام صاحب السكن بطردنا، بعدها وجرى اعتقالنا وحجزنا في مقر شرطة رهط في ساحة خارجية غير مسقوفة داخل المقر، كنا مقيدي الأيدي والأرجل بقيود بلاستيكية، ومعصبي الأعين، أبقونا أكثر من 10 ساعات، كنا خلالها نتعرض للضرب، وأدخلوا علينا الكلاب. بعد ذلك نقلونا إلى سجن عوفر، وحجزنا في بركس مساحته حوالي 700 متر، مقسوم إلى قسمين، في كل قسم كان يحتجز ما يقارب 150 عاملاً، وكانت ظروف الزنازين سيئة جداً، حيث أن كل قسم كان يحتوي على 3 مراحيض متنقلة وتخلو من أماكن للاستحمام وكان الزنازين والمراحيض على حد سواء تخلو من أي من أي مستلزمات للنظافة الشخصية كالصابون أو ورق التواليت.

آثار التعذيب على أيدي معتقلين فلسطينيين بعد الإفراج عنهم من معسكر سدي تيمان الإسرائيلي - المصدر: سي إن إن

ثالثا: مراحل تعذيب المعتقلين الفلسطينيين ومعاملتهم معاملة قاسية ومهينة ولاإنسانية

تعرض المدنيين الفلسطينيين الذين احتجزهم الجيش الإسرائيلي خلال عملياته العسكرية في قطاع غزة لشتى صنوف التعذيب الجسدي والنفسي وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية؛ بدءا من لحظة تنفيذ الاعتقال، وأثناء نقلهم إلى مراكز الاحتجاز، وأثناء التحقيق الميداني، والتحقيق في مراكز الاحتجاز، وبعده، وحتى لحظة الإفراج عنهم.

- **التعذيب والمعاملة اللاإنسانية عند الاعتقال**

يتبين من خلال إفادات الضحايا، سواء الذين احتجزوا لدى مداهمة القوات الإسرائيلية لأماكن تواجدهم، أو أولئك الذين احتجزوا على الحواجز العسكرية الإسرائيلية، أنهم تعرّضوا منذ لحظة الاحتجاز لصنوف متعددة من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وحتى قبل التحقيق معهم، إذ كان الجنود الإسرائيليون يجبروهم على خلع ملابسهم،

وينهالون عليهم بالضرب والركل والإهانات وامتهان كرامتهم الإنسانية، وكذلك إطلاق الكلاب العسكرية عليهم. في جميع الحالات تقريبًا، تعرّض الضحايا إلى التعذيب والمعاملة المهينة والقاسية واللاإنسانية خلال عملية احتجازهم، وحتى قبل التحقق من هوياتهم وطبيعة عملهم. وحدث ذلك مع جميع الفئات، وفي مختلف مناطق الاعتقال، ما يدلل على أنّ عمليات التعذيب تلك وما تبعها من جرائم أكثر قسوة وعنفا لم تكن سلوكًا فرديًا أو معزولاً، بل تأتي في سياق سياسة دولة منهجية ومنظمة وواسعة النطاق اتّبعتها مختلف الفرق والألوية والوحدات العسكرية الإسرائيلية العاملة في قطاع غزة ضد جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة.

وبطبيعة الحال، لا يمكن للجنود التصرف على هذا النحو وفي هذا المناخ المطلق من الإفلات من العقاب ودون الخوف من المساءلة والمحاسبة على ارتكاب الجرائم بهذه الدرجة العالية من الخطورة، لولا وجود تعليمات مباشرة من القيادة العسكرية بذلك، ووجود غطاء كامل من المستوى الرسمي في إسرائيل. ولم تسجل حتى الآن أي حالة ملاحقة أو مساءلة من قبل السلطات الإسرائيلية لأي من أفراد الجيش الإسرائيلي الذين ثبت تورطهم بارتكاب جرائم تعذيب ضد الفلسطينيين، بما في ذلك أولئك الذين نشروا صور ومقاطع مصورة تثبت ممارستهم لهذه الجرائم على حساباتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي.

صورة نشرها جندي إسرائيلي لفلسطيني عارٍ مكبّل القدمين على كرسي تسيل الدماء منه بفعل التعذيب - 5 فبراير 2024

في إفادة لفريق المرصد الأورومتوسطي، قال «م.ق» وهو من سكان مدينة غزة ويعمل مهندسًا في إحدى الشركات المحلية:

«بتاريخ 5 ديسمبر/ كانون ثانٍ 2023، قصف الطائرات الحربية الإسرائيلية المنزل المجاور لمنزلي، وبعد الغارة بنحو 15 دقيقة، حاصرت الآليات العسكرية الإسرائيلية المنطقة واقتربت من المنزل حيث أتواجد مع عائلتي المكونة من 29 شخصًا، وكنّا نجلس في قبو المنزل للاحتماء من القصف ورصاص الدبابات الذي كان يطلق عشوائيًا. اقتحم الجنود البناية ودخلوا إلى الطوابق العليا وكانوا يطلقون الرصاص بشكل هستيري، فاضطررنا لكشف مكاننا وإعلام الجنود بوجود أطفال ونساء في المكان. حضر الجنود للقبو وأطلقوا قنبلة صوت علينا وأمروا النساء والأطفال بإخلاء القبو وكان عددهم 23 امرأة

وطفل، بعد ذلك أمروا المتبقين منّا في القبو -وكنا 5 رجال وطفل يبلغ من العمر 14 عاما- بتعرية أجسادنا، وعصبوا أعيننا وكبلوا أيدينا.

«اقتادني الجنود إلى غرفة في القبو وانهالوا عليّ بالضرب المبرح لما يزيد عن نصف ساعة متواصلة، ثم أجبروني على الجلوس على كرسي الحمّام المجاور للغرفة، وطلب مني أحد الجنود نطق الشهادتين (تقليد ديني يفعله المسلمون عندما يعتقدون أنّهم على وشك الموت)، ثم أطلق النار مباشرة على الحائط المجاور لي. بعد ذلك ألقى الجنود عليَّ حجارة فيما كنت مكبلًا ومقيدًا في مكاني، وبعدها بنحو 15 دقيقة، سحبني الجنود ورموا بي على أرضية الغرفة ودعسوا على رأسي وتبوّل أربعة منهم عليَّ وهم يشتمونني بألفاظ نابية وشنيعة».

- **التعـذيب والمعامـــلة اللاإنسانية في القواعد العسكرية قبل التحقـيق**

الفلسطيني سفيان أبو صلاح بُترت قدمه داخل السجن بسبب التعذيب والإهمال الطبي، أفرج عنه في أبريل 2024 - تصوير حسن اصليح

بعد تنفيذ الجولة الأولى من التعذيب عند تنفيذ الاعتقال ضد الفلسطينيين في القطاع، ينقل الجيش الإسرائيلي هؤلاء المعتقلين إلى مراكز احتجاز، غالبيتها غير رسمية وتقع في قواعد عسكرية قريبة من قطاع غزة، ويتعرضون خلال عملية نقلهم إلى تلك الأماكن إلى ممارسات تعذيب ومعاملة لاإنسانية طوال فترة النقل.

وفور وصولهم إلى القواعد العسكرية، يتعرض المعتقلون الفلسطينيون إلى صنوف متعددة من التعذيب قبل خضوعهم للتحقيق، ومن ذلك الضرب، والشبح لساعات طويلة، وإفلات الكلاب العسكرية عليهم، إلى جانب حبسهم في غرف يتم تشغيل فيها موسيقى صاخبة وإضاءة عالية لإرهاقهم وحرمانهم من النوم، وإجبارهم على الاستلقاء على الحصى والنوم على سطوح حديدية وخشنة لمدد طويلة. كما يتم تقييد جميع المعتقلين الفلسطينيين بالقيود البلاستيكية أو الأصفاد الحديدية، وتعمد وضعها على أيديهم وأرجلهم بشكل ضاغط شديد ولمدد طويلة جدا، مما أدى في معظم الحالات إلى تركها لجروح وتهتكات شديدة وندوب غائرة طويلة الأمد، بل أن هذه القيود قد تسببت في بعض الحالات في بتر أيدي وأرجل بعض الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

في إفادة لفريق المرصد الأورومتوسطي، قال «منير أبو شهلة» (64 عامًا) من سكان مخيم الشاطئ للاجئين غربي مدينة غزة:

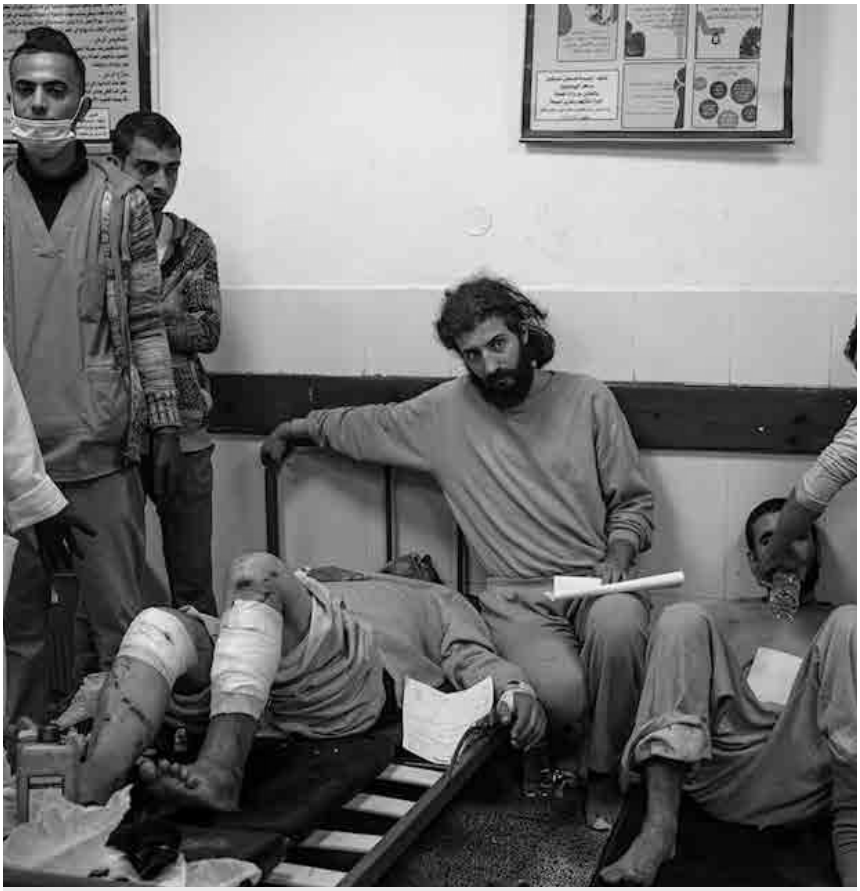

معتقلون فلسطينيون يتلقون العلاج بعد الإفراج عنهم، إثر تعرضهم لتعذيب شديد - المصدر: وكالة أسوشيتد برس - 23 ديسمبر 2023

« بتاريخ 7 ديسمبر/ تشرين ثان 2023، وصل الجيش الاسرائيلي للمربع السكني الذي نتواجد فيه، إذ تقدمت دبابة وجرافة ودمرتا مدخل المنزل وقت الغروب، وكان الاقتحام جنونيًا ووحشيًا. بعد ذلك جمع الجنود الرجال في المنزل واقتادونا لمدرسة قريبة من المكان وأجلسونا جاثين على ركبنا على ردم المنازل المدمرة، وبعدها بقليل مشينا قرابة خمسين مترًا تحت الضرب وامتهان الكرامة حتى وصلنا لحفرة وهناك ظننت أنه سيتم إعدامنا ودفننا».

وأضاف: «اقتادنا الجنود بعد ذلك لمنطقة بقينا فيها حوالي 3 ساعات، ثم حمّلونا بطريقة مهينة في ناقلة جند إلى مكان لا نعرفه، من ثم ركبنا باصًا أقلّنا إلى موقع به بركسات كبيرة. أنزلنا الجنود إلى أحد البركسات تحت وقع الضرب الإهانة، وأمرونا بالجثو على الركب على أرضية من الحصى والجرول، وسلمنا الجنود ملابس رقيقة ذات لون سكني».

وتابع: «اقتادنا الجنود بعد ذلك إلى غرفة في البركس وانهالوا علينا بالضرب بشكل جنوني. بعدها أخذني الجنود إلى ما يشبه القفص وألقوا بي على الأرض بوضعية النوم، وكبلوا يدي بالقفص وانهالوا عليَّ بالضرب المبرح. أذكر من شدة الضرب أنّي كنت أهذي بالكلام حتى أن باقي المعتقلين كانوا يبكون على حالي». لم يكتف الجنود بذلك، بل اقتادوني بعد وقت قصير إلى غرفة أخرى بها جهاز كهربائي استخدموه لصعقي في يدي، ومن ثم أعادوني للبركس مرة أخرى، كل ذلك حدث لي حتى قبل التحقيق».

• التعذيب والمعاملة اللاإنسانية خلال التحقيق

بالرغم من أنّ جميع المعتقلين الذين وثّق فريق المرصد الأورومتوسطي إفاداتهم في هذا التقرير هم مدنيين ولم يشتركوا في أي أنشطة عسكرية، إلا أن التحقيق مع معظمهم تركّز على النشاطات العسكرية للفصائل الفلسطينية في قطاع غزة. كما تم التعامل مع أغلبهم دون أي أساس على أنهم أعضاء في الجناح العسكري لحركة حماس، وتمت معاملتهم على هذا الأساس. وتمحورت أسئلة المحققين معهم حول الهجمات العسكرية على مواقع عسكرية ومستوطنات إسرائيلية في غلاف غزة صباح السابع من أكتوبر/ تشرين أول 2023، بالإضافة إلى التحقيق معهم بخصوص أماكن تخزين القذائف الصاروخية، والأنفاق، وأماكن تواجد الأسرى الإسرائيليين في القطاع.

الفلسطيني جمال العيسوي يستعرض آثار التعذيب على جسده بعدما قضى 60 يومًا في المعتقل - تصوير حسن اصليح - 2 مايو 2024

خلال مرحلة التحقيق، وحتى بعد معرفة المحققون الإسرائيليون أن من يجري التحقيق معهم هم مدنيون وغير مرتبطين بالفصائل، كان يجري تعذيبهم في جميع الأحوال وسؤالهم عن أشخاص آخرين من أقاربهم وجيرانهم. حيث يظهر أن المحققون الإسرائيليون ومساعدوهم كانوا يقومون بتعذيب هؤلاء المعتقلين المدنيين سعيا للانتقام ولمعاقبتهم على نحو جماعي لمجرد كونهم فلسطينيين من قطاع غزة. حيث كان يجري اقتياد هؤلاء المعتقلين بما في ذلك النساء، إلى غرفة التحقيق بعد تعريتهم جسديا، وهم معصوبي الأعين ومقيدي اليدين والرجلين، ومن ثم يجري ضربهم ضربا مبرحا، إلى حد تكسير العظام والأسنان، وشبحهم لفترات طويلة جدا، إلى جانب الترهيب النفسي والسب والشتم والتحقير، والابتزاز ومحاولة التجنيد.

أفاد الطفل م . د (15 عاما) من سكان غزة لطاقم الأورومتوسطي بما يلي:

أخذني الجنود إلى داخل كرفان حيث تم التحقيق معي وقبل أن نبدأ التحقيق وضعوا على صدري جهاز كهرباء كان يصعقني بقوة ويتسبب لي بوجع شديد مع توجيه بعض الأسئلة. بعد ذلك صعدنا لعربات عسكرية ونحن مقيدين وبقينا فيها قرابة 24 ساعة لنصل بعد ذلك لمركز احتجاز جديد. سلمنا الجنود ملابس سكنية اللون وسألونا عن أسمائنا مرة أخرى، وسألوا من يعاني من أمراض مزمنة، ثم أجلسونا على ركبنا في بركس حديدي مليء بالفئران والصراصير.

كان لكل شخص منا في هذا البركس فرشة مهترئة وبطانية مهترئة، ولم يكن المكان مناسباً أبداً للعيش الآدمي حتى وصل بنا الحال أننا كنا نخاف النوم فيه، وبعد 20 يوم من الاعتقال تم اقتيادي لغرفة التحقيق وتم تعذيبي بأبشع الممارسات والطرق حيث أدخلوني لغرفة تصخب بالموسيقى على مدار الساعة وأرضية عبارة عن حجارة وحمصة كنا نجبر على النوم عليها، بعد ذلك اقتادني الجنود لمنطقة مجاورة تم شبحي فيها بمسافة مرتفعة عن الأرض بقرابة المتر والنصف لمدة 24 ساعة، خلال هذه الساعات كنت أتعرض للضرب المبرح والتعذيب ورش المياه الباردة على الجسد.

تلى ذلك اقتيادي لغرفة اسمنتية مكثت فيها قرابة الأسبوعين. مدة النوم المسموح بها قرابة أربعة ساعات يومياً فقط، وقد داهم الجنود المكان الذي ننام به بالكلاب وأذكر أنه في إحدى المرات جاءت حملة قمع ليلاً وقد تم الدعس على بطني وأنا نائم.

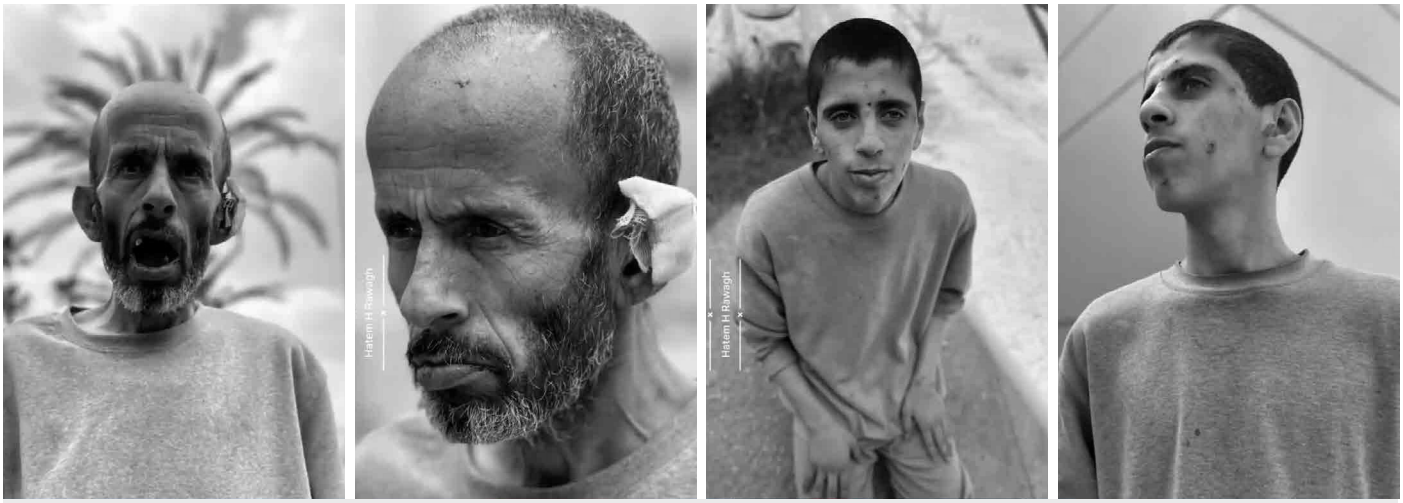

آثار التعذيب على طفلٍ ورجلٍ مُسنّ اعتقلهما الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة - تصوير: حاتم الرواغ - أبريل 2024

وفي إفادة لفريق المرصد الأورومتوسطي، قال «أ.ِش» (35 عامًا) من سكان حي تل الهوى جنوب غربي مدينة غزة، ويعمل في إحدى الشركات المحلية:

«اقتحم الجنود المنزل (...) وتم تكبيل أيدينا وتعصيب أعيننا، والتحقيق معنا ميدانيًا من ضابط إسرائيلي تحت الضرب والتعذيب والإهانة التي تضمنت تمزيق جلدي من خلال استخدام أحد الجنود سكينة للكتابة على ظهري، وسكب شمع وبلاستيك سائح على جسدي».

وأضاف: «جرى التحقيق معي ثلاث مرات في ذات المكان، وما بين كل مرة والأخرى كان ينهال علينا الجنود بالضرب المبرح والشتائم والإهانات أمام زوجتي وأبنائي، أذكر أن ابني كان يصرخ ويبكي في مرة على ما أتعرض له من ضرب وتعذيب وسألني المحقق هل هذا ابنك؟ حين أجبته بنعم قال سوف أجلبه هو وزوجتك للضرب مثلك إن لم يصمت».

بعد نقله إلى خارج قطاع غزة في رحلة تخللها جولات تعذيب مستمرة، خضع الضحية للتحقيق عدة مرات تعرّض خلالها أيضًا للتعذيب والإهانة، إذ قال: «وصلنا لمكان أعتقد أنه مركز احتجاز بمستوطنة «سديروت» شمال قطاع غزة، وقد علمت بذلك من حديث الجنود مع بعضهم، واستقبلنا هناك جنود جدد بالضرب المبرح حيث غطى الدم كل أجزاء جسدي. تم التحقيق معي هناك ثلاث مرات، مرتان مع جهاز الشاباك، ومرة مع مخابرات الجيش. أذكر أنه قبل المباشرة في التحقيقات كنت أتعرض لتعرية كاملة وكانوا يسلطون علينا مراوح هواء كبيرة وصوت موسيقى صاخبة، ومع مباشرة التحقيق كان الجنود يربطونني بكرسي التحقيق بتكبيل أقدامي به. تركز التحقيق معي عن أحداث السابع من أكتوبر، وعن مكان سكني ومعرفتي بعناصر تتبع لحركة حماس، ومنصات إطلاق الصواريخ، وكذلك أماكن الأنفاق، واتهمني المحقق بأنني من نخبة القسام (الجناح العسكري لحركة حماس)، ولكني نفيت ذلك وأبلغته أنني مدني ولا ارتباطات عسكرية أو تنظيمية لي».

أثناء فترة التحقيق، طالت هذه الجرائم الذكور والإناث على حد سواء، حيث تعرضت النساء والفتيات لأشكال مختلفة من التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة والعنف الجنسي، بما في ذلك التعرية، والتحرش الجنسي، والضرب المبرح، وسكب سوائل ساخنة على الوجه، والتهديد بالاغتصاب وقتل أفراد العائلة.

وأبلغت المعتقلة السابقة «ن.ك» (32 عامًا) من حي الشجاعية شرقي غزة فريق المرصد الأورومتوسطي بما يلي:

«انهال عليَّ المحقق بالضرب الشديد على كافة أنحاء جسدي، وداس على فمي بالحذاء العسكري إلى أن تم خلع بعض أسناني وتهتّك فكي، ونزفت الدم من فمي». «بعد ثلاثة أيام نادى عليَّ الجنود للتحقيق مرة أخرى. وفي البداية أبلغوني أنه يتم التحقيق معي بتهمة القتال غير المشروع، ووُجهت لي أسئلة تتعلق بهجوم السابع من أكتوبر وعن الأنفاق وعن شخصيات لم أسمع بها أصلاً، وعن المعتقلين الإسرائيليين في قطاع غزة، وكانت إجابتي: أنا امرأة ليس لي معيل وهمِّي أن أرعى بناتي ولا علاقة لي بأحد، فرشق المحقق فنجان القهوة المغلي على وجهي وبصق على وجهي، وبكيت وقتها بحرقة نتيجة الألم».

- **التعذيب والمعاملة اللاإنسانية بعد التحقيق**

لا تنتهي معاناة المعتقلين مع انتهاء مرحلة التحقيق، بل تستمر فصول التعذيب حتى لحظة إطلاق سراحهم. ويشمل ذلك، الاحتجاز في ظروف غير إنسانية، وإجبارهم على الجلوس لساعات طويلة على ركبهم وهم مقيدين، ورؤوسهم منحنية للأسفل، بالإضافة إلى الشبح ولفترات طويلة، والضرب المبرح، والقمع، وإطلاق الكلاب تجاههم. بالإضافة إلى تعمد ترك هؤلاء المعتقلين لفترات طويلة بعد التحقيق، قد تمتد لأسابيع، دون إعلامهم بشأن مصيرهم المحتمل، مما يضاعف من معاناتهم والضغط النفسي الشديد الذي يعانون منه بالفعل نتيجة لأوضاعهم الهشة والعنف الشديد الذي يتعرضون له.

في إفادة لفريق المرصد الأورومتوسطي، قال المعتقل السابق المحامي «محمد خيري دلول» (35 عامًا) من سكان حي الزيتون جنوبي مدينة غزة:

«في اليوم السادس والخمسين من احتجازي استدعاني الجنود ووضعوني رفقة 100 محتجز آخر في مجسم يشبه القفص، وانهالوا علينا بالضرب المبرح، وطلبوا منا خلال وجودنا في القفص تقليد صوت الخراف.» «تم نقلي بعد ذلك لمكان قريب تحت الضرب المبرح والإهانات والشتائم لي ولأهل غزة، وقد عرضني الجنود على شخص أعتقد أنه قاضٍ سألني هل تم التحقيق معك وأجبت

بنعم. بعد ذلك أُمرنا أن نصفّ في طابور وطلب منا الجنود الانبطاح على الأرض وعادوا لضربنا بشكل جنوني ونحن مقيدون وممددون على الأرض. بعد ذلك تم نقلنا بالباصات إلى مركز احتجاز السبع وقد تم تقييد أيدينا وفكّها عدة مرات حتى أن الدماء غطتها نتيجة الحبل البلاستيكي القاسي الذي كنا نقيد به.

«في حوالي الساعة الواحدة ليلاً من اليوم 56 من الاعتقال أبلغونا أنه سيتم تقييد أيدينا من الخلف واستدعونا خارج خيمة الاعتقال. وزّع علينا الجنود بلوزة صيفية خفيفة، وأحضروا لنا أجربة للأقدام وأبلغونا بالتوجه للباصات، كنت أعرج من شدة الألم، وقد تم ضربنا مرة أخرى قبل الصعود للباصات. حضر أحد الجنود بعد أن رأى قدمي، وصوّرها، وأجرى اتصالات عديدة، ومن ثم أحضروا سيارة إسعاف وضعوني فيها أنا وثلاثة محتجزين آخرين، أحدهم كان مصابًا بشلل نصفي، واثنين من المسنين، وأقلّتنا الإسعاف إلى بوابة معبر كرم أبو سالم، وتم الإفراج عني هناك في اليوم السادس فجرًا».

معتقلون أفرج عنهم الجيش الإسرائيلي، أصيبوا جراء التعذيب ويتلقون العلاج في مشفى أبو يوسف النجار برفح - سعيد الخطيب/الوكالة الفرنسية للأنباء - 24 فبراير 2024

مُسن فلسطيني يتلقى العلاج في مشفى أبو يوسف النجار برفح، جراء التعذيب في السجون الإسرائيلية - سعيد الخطيب/الوكالة الفرنسية للأنباء - 24 فبراير 2024

رابعًا: صنوف التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية المُمارسة ضد المعتقلين الفلسطينيين

استخدم أفراد الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الإسرائيلية أساليب متعددة من التعذيب الجسدي والنفسي والمعاملة اللاإنسانية ضد المعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة على نحو منهجي، لغايات نزع الاعترافات منهم تحت الإكراه، والانتقام، ولمعاقبتهم لكونهم فلسطينيين من قطاع غزة.

شمل ذلك الضرب بالأيدي والعصي الحديدية والأسلحة والركل بالأرجل. بالإضافة إلى تقييد الأيدي والأرجل بمرابط بلاستيكية حادة وأصفاد حديدية، وتضييقها بشدة، مما تسبب بإحداث إصابات بالغة، وصلت إلى حد بتر أطراف بعض الأسرى والمعتقلين. كما شملت هذه الممارسات إجبارهم على النوم على الحصى والأسطح الحديدية، والشبح، والصعق بالكهرباء، والضرب على الجروح ومناطق الإصابة، إلى جانب الحرمان من النوم والماء والغذاء، وإطلاق الكلاب العسكرية عليهم، وتشغيل موسيقى صاخبة جدا بغرفهم، وتشغيل مراوح كبيرة في الجو البارد وتصويبها اتجاههم. بالإضافة إلى ذلك، مارس الجنود الإسرائيليون على نحو منهجي أفعال وسلوكيات تحط بالكرامة الإنسانية للمعتقلين من خلال التفتيش العاري والمتكرر، وإلباسهم الحفاضات، ومنعهم من استخدام دورات المياه، وتصويرهم في أوضاع مهينة، والبصق والتبول عليهم. إضافة إلى تعريضهم إلى ضغوطات نفسية كبيرة، وخصوصًا المعتقلات اللاتي جرى الضغط عليهن في نقاط الضعف المتعلقة بالشرف والعائلة والأطفال، بما يشمل التهديد باغتصابهن وقتل أطفالهن.

أبرز صنوف التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية والحاطة بالكرامة الإنسانية المُمارسة ضد المعتقلين الفلسطينيين:	
تعرية المعتقلين الرجال والنساء بالقوة وبشكل متكرر	الابتزاز لغايات التجنيد
التفتيش العاري المتكرر	السب والشتم والتعليقات المهينة
احتجاز معتقلين عراة معا	البصق والتبول عليهم
تقييد الأيدي والأرجل لفترات طويلة جدا	الحرمان من الحق في الهوية وتحويل المعتقل إلى رقم
تعصيب الأعين لفترات طويلة جدا	خلع الحجاب
القتل العمد والقتل تحت التعذيب	العنف الجنسي اللفظي
الضرب العنيف حد تكسير العظام والأسنان	العنف الجنسي بلمس المناطق الخاصة
الصعق بالكهرباء	التهديد بالاغتصاب وهتك العرض
الشبح	الحرمان من الطعام والماء
إلقاء قنابل صوتية باتجاههم	الحرمان من النوم
سكب سوائل ساخنة على الوجه	الحرمان من الرعاية الطبية
الحفر على الجسم وترك ندوب غائرة	إلباس المعتقلين حفاضات الرضع
كتابة عبارات مسيئة على الجسم	الحرمان من الاستحمام
مدد تحقيق طويلة	الحرمان من أدوات النظافة الشخصية
تعدد جهات التحقيق والمحققين	حرمان المعتقلات من الفوط الصحية
الإجبار على الجلوس على الركب لمدد طويلة	الحرمان من أداء الشعائر الدينية
الإجبار على النوم على الحصى والأسطح الحديدية	اطلاق كلاب شرسة عليهم
الإجبار على النوم على فضلات الكلاب العسكرية.	دعوة مسؤولين ومدنيين إسرائيليين لمشاهدة عمليات التعذيب
الإزعاج بالأصوات الصاخبة	تصويرهم بأوضاع مهينة
التعريض لدرجات حرارة منخفضة	منع التواصل مع أي جهة خارجية
التهديد بارتكاب الجرائم ضدهم وضد أفراد عائلاتهم	الإختفاء القسري

وفيما يلي بعض من التفصيل لأبرز جرائم التعذيب والمعاملة اللاإنسانية التي تعرض لها المعتقلين الفلسطينيين:

القتل العمد والقتل تحت التعذيب

سَجلت حالات الوفاة بين الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية، ارتفاعًا كبيرًا منذ بدء الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة منذ تشرين أول/أكتوبر 2023. وحتى 2 مايو/أيار 2024، ارتفع عدد الأسرى والمعتقلين القتلى في السجون الإسرائيلية المعلن عنهم رسميًّا إلى 18 معتقلاً منهم 6 من قطاع غزة، في حين تؤكد معطيات أخرى أن العدد الرسمي للقتلى هم أكبر من ذلك بكثير، بما في ذلك ما كشفته صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن مقتل ما لا يقل عن 27 معتقلا من القطاع في أحد مراكز الاعتقال الإسرائيلية، من بينهم اثنان من عمال غزة، الذين اعتقلهم الجيش الإسرائيلي على خلفية الانتقام إثر هجوم 7 أكتوبر 2023، وأخضعهم للتعذيب والتنكيل.

ولا يوجد تفاصيل دقيقة عن ملابسات قتل هؤلاء الأسرى والمعتقلين، حيث لم ينشر الجيش الإسرائيلي حتى الآن أي معطيات حول ظروف قتل هؤلاء الأسرى والمعتقلين، كما لم تتمكن حتى الآن أي جهة مستقلة من التحقق والتعرف على ظروف مقتلهم، ولم يتم حتى الآن إخراج جثامينهم أو تحديد هوياتهم أو إعادة رفاتهم، أو حتى تبليغ عائلاتهم.

ومن المعتقلين القتلى من قطاع غزة الذين تم التعرف عليهم حتى الآن:

1. **رجائي وصفي إبراهيم أبو سمور، 46 عامًا،** من سكان خانيونس، وهو عامل، وقتل في أحد مراكز الاعتقال الإسرائيلية في 4 نوفمبر/تشرين ثان 2023، وأعلنت هيئة الأسرى ونادي الأسير عن مقتله دون الكشف عن هويته بعد عدة أسابيع من مقتله، ولاحقاً أعلن عن الاسم بناء على معطيات محلية، ولم تتوفر تفاصيل عن ظروف مقتله.
2. **ماجد أحمد سليم زقول، 33 عامًا،** من سكان جباليا شمال غزة، وهو عامل، وقتل في أحد مراكز الاعتقال الإسرائيلية في 4 نوفمبر/تشرين ثان 2023، وكشف عن مقتله بعد عدة أسابيع من وفاته وفق ما أعلنته هيئة الأسرى ونادي الأسير ولم تتوفر تفاصيل عن ظروف مقتله. عز الدين زياد البنا (40 عاما) من سكان حي الزيتون في غزة، وأعلن عن وفاته من هيئة الأسرى ونادي الأسير في 2024/2/20 في سجن الرملة، وتعرض بعد اعتقاله قبل شهرين من غزة خلال الهجوم العسكري الحال، لعمليات تعذيب، أدت إلى تفاقم وضعه الصحي، وهو يعاني من إعاقة حركية ومقعد، ومن عدة أمراض.

3. **أحمد رزق قديح، 70 عامًا،** من سكان خانيونس، اعتقله الجيش الإسرائيلي خلال الاجتياح البري لخان يونس في السابع من شباط 2024 وأعلن عن مقتله في 1 مارس/ آذار 2024، بعد تعرض للتعذيب بعد اعتقاله في معسكر للجيش الإسرائيلي إضافة لحرمانه من العلاج.

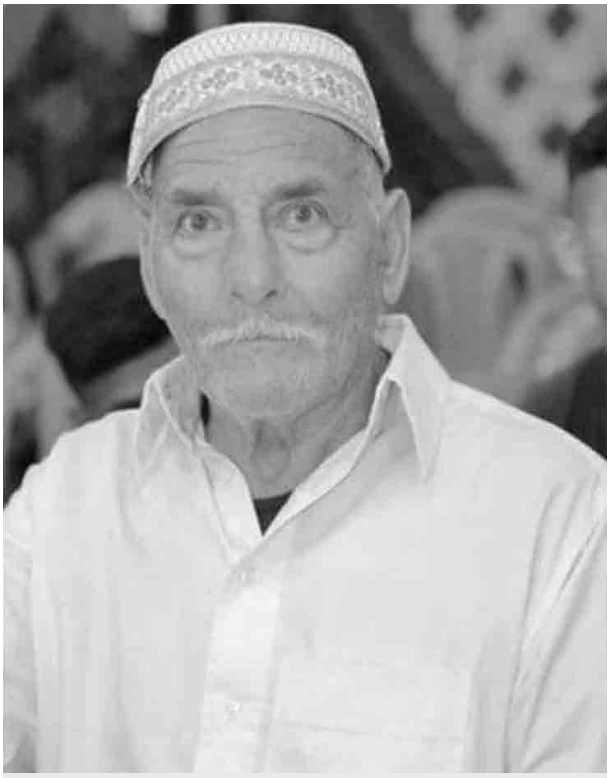

المُسنّ أحمد رزق قديح من خانيونس، أعلن عن مقتله في الأول من مارس 2024 داخل المعتقل بعد التعذيب وحرمانه من العلاج

4. **إسماعيل عبد الباري خضر، 33 عامًا،** من سكان غزة، ومنها اعتقله الجيش الإسرائيلي، وقتل في أحد مراكز الاعتقال الإسرائيلي دون معرفة التاريخ على وجه التحديد، وكشف عن مقتله في في 2 مايو/أيار 2024، عندما جرى تسليم جثمانه في هذا اليوم مع العشرات من معتقلي غزة الذين أفرج عنهم عبر معبر كرم أبو سالم شرق رفح. علمًا أنه الوحيد الذي سلم جثمانه من بين القتلى في السجون الإسرائيلية، وظهرت علامات تعذيب على جثمانه، ويوضح الدكتور مروان الهمص، مدير مستشفى أبو يوسف النجار في رفح: «عند فحص الجثة، تم العثور على علامات التعذيب على معصميه، وتورمات في الأكتاف والركبتين، وتورم واضح في الصدر، ما يدلل أنه توفي تحت التعذيب، أو الجلطات وتوفي داخل السجن».

5. **عدنان أحمد عطية البرش، 50 عامًا،** وهو طبيب استشاري، ورئيس قسام العظام في مجمع الشفاء الطبي، اعتقله الجيش الإسرائيلي في ديسمبر/كانون أول 2023، من مستشفى العودة مع مجموعة من الأطباء. وقتل في سجن (عوفر) في 19 إبريل/نيسان 2024، وكشف عن مقتله في 2 مايو/أيار 2024.

الطبيب عدنان البرش الذي قتل في سجن عوفر بسبب التعذيب والإهمال الطبي في 19 إبريل 2024، وكُشف عن مقتله في 2 مايو 2024

ويشكل مقتل الطبيب الاستشاري عدنان البرش، تحت التعذيب نموذجًا صارخًا لانتهاكات إسرائيل التي لم تستثن أي فئة، وركزت على الكفاءات الفلسطينية، وضمنها الكوادر الطبية، التي حولتها إسرائيل إلى أهداف مباشرة ومتعمدة.

وبرز الطبيب البرش خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي من خلال عمله في مجمع الشفاء الطبي، حيث أنقذ آلاف حالات المصابين، ومن خلال تصريحات الإعلامية التي كان يوضح فيها آثار الهجوم الإسرائيلي وما يخلفه من ضحايا قتلى وجرحى، وطبيعة الإصابات، والجرائم التي يرتكبها ضد القطاع الصحي بمختلف مكوناته وطواقمه في قطاع غزة.

والدكتور البرش نال شهادة البكالوريوس في كلية الطب بجامعة يانش في رومانيا، وتخصص في جراحة العظام والمفاصل، وحصل على البورد الأردني والبورد الفلسطيني، ثم نال الزمالة البريطانية في جراحة الكسور المعقدة في لندن. ولخبرته تولى رئاسة قسم العظام بمستشفى الشفاء.

وإثر اقتحام قوات الجيش الإسرائيلي مجمع الشفاء الطبي في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، بعد أسبوع من الحصار الشامل، وتدمير ساحاته وأجزاء من مبانيه ومعداته الطبية، وارتكاب جرائم القتل والاعتقالات التعسفية وتدمير الأعيان المدنية، أجبرت من كان فيه من طواقم طبية ونازحين ومرضى على الإخلاء القسري.

واتجه الجميع جنوبا، ولكن الدكتور عدنان البرش توجه إلى مستشفى كمال عدوان، في بيت لاهيا شمال غزة، لينضم بعد فترة وجيزة إلى المصابين الذين كان يعالجهم، بعد إصابته بجراح جراء قصف إسرائيلي.

ولم تطل الإقامة في مستشفى كمال عدوان، حتى اضطر للمغادرة إلى مستشفى العودة في منطقة تل الزعتر شرق مخيم جباليا شمالي قطاع غزة، ومن هناك اعتقله الجيش الإسرائيلي في ديسمبر/كانون الأول الماضي ونقله إلى سجن عوفر حيث قضى الأشهر الأخيرة من حياته تحت آلة تعذيب وحشية حتى كشف النقاب عن مقتله.

وأفاد الدكتور خالد حمودة، وهو طبيب مفرج عنه من السجون الإسرائيلية:

> *كنت شاويش المعتقل، أحضروا الدكتور عدنان البرش مع 4 أطباء آخرين بعدما اعتقلوهم من مستشفى العودة والمعمداني في غزة. كان الدكتور عدنان في حالة يرثى لها. أبلغني أنه تعرض للضرب الشديد وأن جسمه كله يؤلمه. كان يذهب للحمام بصعوبة كنت أساعده في الذهاب والعودة. بقي يوم أو يومين ثم نقلوه إلى مكان آخر.*

وشهد معتقلون آخرون مفرج عنهم حالات وفاة لأسرى ومعتقلين داخل مراكز الاعتقال، دون أن يتمكنوا من التعرف على هوياتهم، حيث تقوم السلطات الإسرائيلية بتحويل الأسرى والمعتقلين إلى أرقام، وتمنع حديثهم مع بعضهم البعض تحت تهديد التعذيب.

وأفاد إسماعيل إبراهيم شعبان قرموط (33 عامًا)، من سكان شمال غزة، وهو مهندس معدات طبية بما يلي:

في اليوم الثامن عشر من الاعتقال في حوالي الساعة 5:00 مساء طلب أحد السجناء الذهاب إلى الطبيب لأنه كان يعاني ضيق تنفس جراء أزمة قلبية فرفض الجنود إخراجه للطبيب، وطلبوا من الشاويش أن يقوم بتغطيته. وفي حوالي الساعة 5:00 صباح اليوم التالي وعند العد لم يقم المعتقل الذي طلب الذهاب للطبيب بالعد فطلبوا من الشاويش إيقاظه فوجده قد فارق الحياة. صرنا حينها نكبر(الله اكبر)، ونصرخ، فدخل عدد من الجنود البركس وألقوا قنابل صوت تجاهنا، وضربونا بالهراوات، وأدخلوا الكلاب علينا، واستغرقت عملية القمع نصف ساعة بعدها أخذوا المعتقل المتوفي الذي لم نكن نعرف اسمه.

الضرب

عمد جنود الجيش الإسرائيلي إلى استخدام أسلوب الضرب المبرح وبشكل منهجي ضد جميع المعتقلين في مختلف مراحل الاعتقال، منذ لحظة الاعتقال والانتقال، والتحقيق وما بعد التحقيق، وعادة يجري الضرب بالأيدي والأرجل والعصي والأسلحة والأدوات الحادة. ويتم ضرب المعتقل على أنحاء متفرقة من جسمه، بما ذلك الرأس والوجه والمؤخرة، وفي عدة حالات تعرض المعتقلون لكسور في العظام والأسنان نتيجة الضرب العنيف والمتواصل، بالإضافة إلى إحداث إصابات دائمة ومضاعفات صحية طويلة الأمد.

في إفادته لفريق المرصد الأورومتوسطي، قال «عمر أبو مدللة»:

«قضيت في الاعتقال 52 يومًا من الجحيم، في كل مراحل الاعتقال وفي كل المواقع التي مررنا بها كان الضرب والشبح لا يتوقفان، كان الجنود يضربونني بشكل مبرح وخصوصًا على الأماكن الحساسة.

ضربنا لحظة الاعتقال وخلال نقلنا إلى قاعدة زيكيم العسكرية وطوال 12 يومًا في القاعدة، وبعدها في سجن النقب، وقد استخدم الجنود العصي والهراوات المعدنية وعصي الكهرباء». «نتيجة الضرب المبرح، فقدت خصيتي اليمنى، وأُصبت بكسور عديدة في أضلاع صدري».

صور مروّعة تظهر آثار التعذيب الوحشي وسوء المعاملة الذي تعرض له الأسرى الفلسطينيون داخل المعتقلات - المصدر: شبكة قدس الإخبارية - أبريل 2024

الصعق بالكهرباء

يظهر من إفادات المعتقلين السابقين، بما في ذلك الأطفال، أنه تم تعريض عدد كبير منهم للصعق بالكهرباء، وذلك خلال عمليات التحقيق لدى الجيش وجهاز الأمن العام (الشاباك). حيث يستخدم المحققون أجهزة معينة تحدث صدمات كهربائية تتسبب في آلام شديدة للمعتقلين.

فلسطينيون في حالة مأساوية بعد الإفراج عنهم من معسكرات الاعتقال الإسرائيلية، والتي كشفوا عن تعرضهم فيها للتعذيب والصعق بالكهرباء والتجويع - الجزيرة مباشر - ديسمبر 2023

في إفادته لفريق المرصد الأورومتوسطي، قال الطفل «م.د» (15 عامًا) من حي الزيتون جنوب مدينة غزة لفريق المرصد الأورومتوسطي:

«كنت برفقة أمي في منزل نزحنا إليه أنا وهي في حي الزيتون. وبتاريخ 8 ديسمبر/ كانون أول 2023، اقتحم الجيش الاسرائيلي المنطقة وطلبوا من الرجال والشباب عبر مكبرات الصوت الخروج عراة رافعين الأيدي، خرجت مع الرجال الذين كانوا في البيت، وأمرنا الجنود بالسير معهم بجانب البيوت المهدمة حتى وصلنا إلى حفرة أنزلونا فيها لمدة ثلاث ساعات تقريبًا (..) بعد ذلك صعدنا إلى حافلة أخذتنا إلى منطقة داخل إسرائيل مليئة بالحجارة والزلط، من ثم ألقوا بنا على هذه الحجارة وقاموا بضربنا ضرباً مبرحًا.

وأضاف: «أخذني الجنود بعد ذلك إلى داخل كرفان للتحقيق، وقبل أن يبدأ التحقيق وضعوا صدري على جهاز كهرباء كان يصعقني بقوة ويتسبب لي بوجع شديد مع توجيه بعض الأسئلة».

العنف الجنسي والابتزاز

طالت أفعال العنف الجنسي معظم المعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة، رجالا ونساء، لكن النساء والفتيات كن أكثر عرضة لمثل هذه الممارسات، حيث تعرضن للتعرية، والتفتيش العاري المهين، ولمس الأعضاء الخاصة، والتهديد بالاغتصاب وهتك العرض، والشتم بألفاظ نابية ماسة بالشرف، وتهديدهن بحرمانهن من رؤية أطفالهن أو قتلهن.

في إفادتها لفريق المرصد الأورومتوسطي، قالت المعتقلة السابقة (ن.أ) من حي «المخابرات» شمال غربي مدينة غزة:

«نزحت أنا وأسرتي لمدرسة «عمرو بن العاص» الحكومية في منطقة «الشيخ رضوان» وبقينا هناك 24 يومًا. وفي اليوم التالي لوصولنا هناك عاد أشقائي إلى منزلنا ليجلبوا أغطية وفرشات ولكن عند وصولهم لباب المنزل تعرضوا لصاروخ من طائرة استطلاع وقد قتل اثنان منهم واثنان من أبناء أحدهم، وفي 10 ديسمبر/ كانون أول 2023 استهدف قناص اسرائيلي أخي الثالث في منزله في الشيخ رضوان وقد قُتل أيضاً».

وأضافت: «في 24 ديسمبر/ كانون أول، حاصرت الدبابات المدرسة وسمعنا أصوات اقتحام الجنود للبيوت الملاصقة للمدرسة وصوت إطلاق نار، وصراخ سكان تلك المنازل. وفي الساعة العاشرة صباحًا، جرّفت الآليات الإسرائيلية سور المدرسة واقتحمتها ونادى الجنود علينا عبر مكبرات الصوت بضرورة التواجد في ساحة المدرسة، طلبوا من النساء الاصطفاف في طابور، واقتادونا لمسجد التقوى، وطلب مني الجندي إعطاء ابني صاحب ذو الخمس سنوات لمن بعدي وأخذ الهويات منا».

وتابعت: «تم التحقيق معي بداخل المسجد عن 7 أكتوبر، وأجبته أني سمعت بما حصل كما سمع الناس، وسألني ما الذي كنت أفعله حينها وأجبته أني كنت أجهز أبنائي للمدرسة، وسألني هل أكلتي حلوى في ذلك اليوم، أجبته: لا. قال لي حماس قتلتنا وفتحت بطون النساء، فقلت له: ليس لي ذنب وأنا أم أخاف على أبنائي. سألني بعد ذلك، هل رأيت عناصر مسلحة في المدرسة؟ قلت له لا، هل تعرفين أحدًا ينتمي لحماس من أقاربك؟ أو تعرفين مكان الأنفاق؟ فأجبته لا أعرف، ورد عليَّ: أنت لا تريدي مساعدتنا، وإن لم تعطينا معلومات سنعتقلك، فأجبته: أنا لدي أطفال، فأمر باعتقالي».

وتابعت: «خلال النقل كنا نجلس بوضعية طأطأة الرأس ومع كل حركة أو كلمة يتم ضربنا على رؤوسنا وأكتافنا ويصرخ بنا الجنود والمجندات نصمت، ويشتمونا بألفاظ نابية، وقد امتدت هذه الفترة لقرابة خمس ساعات. خلال نزولنا من الباص دفعتني إحدى المجندات وأنا مكبلة الأيدي والأقدام فسقطت على وجهي وقد جرحت فيه وفي عيني وأصبح الدم يسيل من وجهي».

وقالت: «لقد هددنا الجنود والضباط خلال التحقيقات في حال لم ندل ببيانات عن حماس أننا سنتعرض للاغتصاب، وقد تكرر هذا الأمر في التحقيقات وكان وقع هذا الأمر مدمر للغاية عليَّ وعلى جميع المعتقلات، كنا نتعرض أيضًا للتهديد بعدم رؤية أبنائنا إذا لم نستجب لهم، وقد تكرر التهديد بالاغتصاب لي ولمعظم المعتقلات في معظم مرات التحقيق.

أفاد «م و» بما يلي:

«اعتقلوني من بيت لاهيا، وأجبروني على خلع ملابسي تمامًا، احتجزوني في العراء مع ضرب شديد، عبثوا بأيديهم في جسمي، تعرضت للضرب الشديد بالبساطير وأعقاب البنادق، وعلقوني من رجلي بالسقف، كنت أتعرض للشبح على مدار ك 4-6 ساعات [يوميًّا].

وأضاف: «هددوا باغتصاب عائلتي، وطلبوا معلومات لا أعلمها. كانوا يجبروننا على شتم فصائل وشخصيات معينة وأن نهتف لإسرائيل، ونقول عن الكلب الذي يسمح له بنهشنا أنه ‹تاج راسنا»

وأفادت «غ» (37 عاما) بما يلي:

اعتقلوني على الحاجز على طريق صلاح الدين خلال نزوحي. طلبوا مني التوجه نحو ساتر رملي، هناك وضعوا عصبة على عيني، وفتشوني بأيديهم، وسألوني عن حماس والأنفاق، ثم نقلوني إلى مكان مفتوح، ثم أخذوني إلى معتقل. أجبروني على خلع ملابسي، كان هناك جنود ينظرون ويعلقون تعليقات خادشة، أعطوني ترنج [ملابس منزلية] فقط دون ملابس داخلية لألبسها.

وأضافت: «في المعتقل خضعت لعدة مرات تحقيق. في كل مرة كان قبلها يتم تعريتي من مجندات يضعن أيديهن ويتحشرن، والجنود كانوا ينظرون أحيانا ويعلقون، وكان هناك شتائم قاسية لا أستطيع قولها، وتهديد بهتك العرض».

الحرمان من الرعاية الصحية

في معظم الحالات التي وثقها فريق المرصد الأورومتوسطي، تعمد أفراد الجيش الإسرائيلي، وحتى إدارات السجون الإسرائيلية التي ينقل إليها المعتقلون، حرمانهم من الرعاية الصحية رغم احتياجهم الماس لها، سواء بسبب الإصابات التي نتجت عن التعذيب الشديد أو بسبب الأمراض المزمنة التي يعاني منها بعض المعتقلين، مما تسبب في بعض الحالات في موت بعضهم.

ضمن إفادته، قال المعتقل السابق «أ.ش» (35 عاما):

«بعد جولة من التعذيب، قال الجنود إنّهم سيعرضوننا على طبيب، وأدخلونا إلى غرفة بها شخص وكنا نتعرض للضرب الشديد أمامه، وقد أبلغته أني مصاب بحساسية تنفسية، وطلبت منه علاج للجروح التي بجسدي ولكن لم يكن هناك استجابة بل كان الجنود يصرخون عليَّ ويضربونني أمامه».

وعلى نحو مشابه، قال الطفل: «م.د» في إفادته: «على الرغم من الآلام التي كنت أشعر بها أنا وباقي المعتقلين جراء التعذيب والضرب، إلا أنّ الجيش كان يرفض عرضنا على طبيب أو تقديم العلاج لنا، وبعد إلحاح طويل كان الجنود يعطوننا قرص أكامول واحد لكل ما نعانيه»

ممارسات حاطة بالكرامة الإنسانية

لم تقتصر السياسة الإسرائيلية المنظمة لممارسة التعذيب وسوء المعاملة على إلحاق الأضرار الجسدية بالمعتقلين الفلسطينيين، بل هدفت على نحو مقصود إلى إلحاق أفدح الأضرار النفسية الممكنة بحقهم، من خلال تعمّد إهانتهم والمس بكرامتهم الإنسانية، وظهر ذلك من خلال عدة ممارسات أبرزها إجبارهم على لبس الحفاضات، عدم وعدم السماح لهم باستخدام دورات المياه ما يؤدى إلى تبولهم على أنفسهم، وتصويرهم خلال تعذيبهم، ودعوة مسؤولين ومدنيين إسرائيليين لمشاهدة عمليات التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والسخرية منهم، وإلقاء الطعام لهم بطريقة مهينة، ودفعهم إلى تقليد أصوات بعض الحيوانات. وفي بعض الحالات، أُجبر المعتقلون على لبس ملابس شفافة لا تستر العورة وتم تصويرهم في ذلك الوضع. بالإضافة إلى البصق والتبول عليهم، وإجبارهم على النوم على فضلات الكلاب العسكرية.

صورة نشرها حسابٌ إسرائيلي على منصة X، لجندي يدوس فلسطينيًا بحذائه فيما يصوب جنديٌ آخر سلاحه نحوه - 31 أكتوبر 2023

وأفاد المعتقل أ. ق (41 عاما) لطاقم الأورومتوسطي بما يلي:

قبل دخولي للتحقيق أجبروني على خلع ملابسي، وعرضت على آلة كشف المعادن، بعدها أجبروني على ارتداء حفاضة، ثم ارتديت ملابسي وأعيد تقييد يدي ووضع العصبة على عيني. أدخلوني غرفة صغيرة بها جنديين، وأجلسوني على كرسي حديد وقيد إحدى يدي خلف الكرسي والأخرى في الكرسي من الأمام وقدماي مقيدة أيضا في أرجل الكرسي ورفع العصبة عن عيني. وبدأ أحدهما، أعتقد أنه ضابط، بالتحقيق معي حول منازل الجيران وأين كنت في 7 أكتوبر وهل تعرف أحد من حماس. وعندما أنكرت معرفتي بشخص من حماس قام بمسكي من وجهي بشدة ثم دفعني. استمر التحقيق حوالي 5 ساعات، ثم أخرجوني في منطقة أرضيتها حصى. وطوال فترة الانتظار للدخول للتحقيق أو بعده يتم شبحي من يدي المقيدتين للأعلى بجسر حديد، وأطراف قدمي تلامس الأرض ببركس الانتظار وبقيت مشبوحا حتى انتهوا من التحقيق مع المعتقلين الآخرين، حيث أعادونا إلى البركس في ساعات المساء.

وفي الكثير من الحالات كان أفراد الجيش الإسرائيلي يتعمدون تصوير المعتقلين خلال تعذيبهم وإهانتهم.

في إفادته لفريق المرصد الأورومتوسطي، قال المعتقل السابق «عمر أبو مدللة»:

«كنا نتعرض للضرب المبرح بشكل مستمر، وأذكر أن جنود الجيش الاسرائيلي كانوا يجلبون مدنيين إسرائيليين ليشاهدوا تعذيبنا ويوثقوه بهواتفهم الشخصية. كان الجنود يخبرون المدنيين الإسرائيليين أننا مخربون قتلنا أقاربهم واغتصبنا نساءهم في السابع من أكتوبر، وكان المدنيون يوثّقون عمليات تعذيبنا وضربنا وإهانتنا وهم يسخرون».

وأضاف: «حدث هذا الأمر خمس مرات أثناء احتجازي، مرة في «بركسات زيكيم»، وكنا معصوبي الأعين، ولكن أحد المعتقلين الذي كان يتحدث العبرية أبلغنا أنّ الجنود كانوا يتحدثون إلى مدنيين إسرائيليين ويدَّعون بأننا مقاتلين تم القبض عليهم. تكرر الأمر ذاته أربع مرات في مركز الاعتقال في النقب، إذ أحضر الجيش الإسرائيلي مجموعات متتالية من الإسرائيليين لخيام الاعتقال لمشاهدة

وتصوير عمليات التعذيب التي نتعرض لها، دون أن يكون بيننا وبينهم أي احتكاك لفظي أو جسدي، وقد شاهدتهم بعيني في المرات الأربع لأننا لم نكن معصوبي الأعين وقتها».

وعلى نحو مشابه، عمد أفراد الجيش الإسرائيلي إلى إهانة المعتقلين الفلسطينيين بإلباسهم ملابس غير لائقة:

وقال المعتقل السابق «عمر أبو مدللة»:

«تم التحقيق معي للمرة الأولى في اليوم الرابع من الاعتقال. وقبل ذلك، بدأ الجنود بتعريتي بشكل كامل، وألبسوني حفاضة وعرضوني على المحقق في هيئة مهينة للغاية، (...) وأذكر أنّ الجنود في موقع زيكيم العسكري قاموا بتعريتي وألبسوني روب شفاف غير ساتر للعورة قبل دخولي إلى إحدى جولات التحقيق».

ضمن ممارسات المعاملة اللاإنسانية الهادفة للإهانة والإذلال، كان أفراد الجيش الإسرائيلي يرمون فتات الطعام للمحتجزين على الأرض، ويطلبون منهم التقاطه بأفواههم وهم مقيدون:

وفي ذلك قالت المعتقلة السابقة «نادية نايف الحلو» (45 عامًا):

«بعد 11 يوم قضيتها في القفص تعرضت خلالها للضرب والإهانات اللفظية النابية والبصق علينا من الجنود والمجندات، ورمي الأكل على الأرض لنا وكأننا حيوانات».

وعلى نحو مشابه، قال المعتقل السابق: «محمد خيري دليل»: «بقيت في مركز احتجاز السبع 14 يومًا وأنا معصوب الأعين ومكبل اليدين من الأمام، وكان يقدم لنا طعام كبواقي الأكل الذي يقدم للحيوانات، كان يلقى أمامنا وعلى كل محتجز أن يجتهد ليستطيع الوصول له بسبب تقييد اليدين».

وفي بعض الحالات، عمد أفراد الجيش الإسرائيلي إلى التنمّر والسخرية من المعتقلات الفلسطينيات:

قالت المعتقلة السابقة «ن.ك»:

«أنا سيدة متزوجة ولدي طفلتين. زوجي هجرني قبل أربع سنوات وسافر إلى أوروبا هربًا من واقع غزة المعيشي المرير بحثًا عن حياة أفضل (...) بدأ المحقق بسؤالي عن زوجي وقال لي: زوجك مقيم بالنمسا ويجمع الأموال للمنظمات الإرهابية، أبلغته أني زوجة مهجورة من أربع سنوات ولا يوجد اتصال بيني وبينه، فقال لي: زوجك هجرك لأنك مش حلوة ومش دابة عينه (غير راضٍ عن جمالك) ولا تفعلي له كذا وكذا (كلام بذيء)، فانفجرت بالبكاء».

الحرمان من النوم

تظهر إفادات غالبية المعتقلين السابقين الذين التقاهم فريق المرصد الأورومتوسطي أن أفراد الجيش الإسرائيلي كانوا يحرمونهم من النوم تمامًا نهارًا، بالإضافة إلى قطع ساعات نومهم القليلة في الليل على متواصل وتكرر، على الرغم من احتياجهم الملح للراحة نظرًا لتعرضهم للتعذيب المستمر والتحقيقات المطولة.

وبالإضافة إلى ذلك، كان الجنود الإسرائيليون يفتعلون الضوضاء بالموسيقى الصاخبة أو الضرب بالعصى على صفيح البركسات وجدران الغرف، إلى جانب شن حملات التفتيش والقمع في منتصف ساعات الليل، والتي كان يتخللها الضرب والإهانة وإطلاق الكلاب العسكرية على المعتقلين.

في إفادته لفريق المرصد الأورومتوسطي، قال المعتقل السابق «ع.د» (57 عامًا) من بلدة خزاعة شرقي خانيونس:

«لم يكن يسمح لنا بالراحة والنوم حيث أذكر في مرتين اقتحمت القوات الخاصة البركس بصحبة كلاب عسكرية، وبدأ الجنود بضربنا وإهانتنا وأطلقوا علينا الكلاب التي نهشت أجسادنا، ناهيك عن طرق جدران البركس -الذي كنا نحتجز بداخله- بالعصي لإحداث ضجيج لإزعاجنا وحرماننا من النوم».

التجويع والحرمان من الطعام والماء وقضاء الحاجة

يتعرض الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية إلى سياسة تجويع مقصودة منذ أكتوبر الماضي، حيث يحرم هؤلاء من الطعام والشراب اللائقين والكافيين، وهذا ما كشف عنه جميع المعتقلين الذي أفرج عنهم لاحقا، وكانوا قد فقدوا عشرات الكيلوغرامات من أوزانهم منذ اعتقالهم.

هذا إلى جانب حرمانهم من قضاء الحاجة باستثناء مرة واحدة في اليوم في سياق سياسة عامة واضحة تهدف إلى المس بكرامتهم الإنسانية وإذلالهم عبر منعهم من الحصول على أبسط المقومات الأساسية للحياة.

في إفادته لفريق المرصد الأورومتوسطي، قال الصحافي «ضياء الكحلوت»:

«خلال مدة احتجازي التي امتدت 33 يومًا، كان الطعام عبارة عن خبز عليه علامات العفن، وقد فقدت 20 كيلو من وزني نتيجة الطعام السيء الذي كان يقدّم لنا».

وعلى نحو مشابه، قال «م.ق»:

« كان الطعام المُقدم لنا بمثابة المانع بيننا وبين الموت جوعًا، وأذكر أنّ عقوبات جماعية فرضت علينا بالمنع من الأكل لمدد طويلة، فحتى الأكل كان يستخدم أداة للعقاب الجماعي. وفيما يتعلق بالماء، كان يسمح لنا بالشرب من الصنبور مباشرة بمياه متوسطة الملوحة لساعة واحدة فقط في اليوم، وكنا نمنع أحيانًا من الشرب أو الاقتراب من الصنبور لمدد طويلة وكان لا يسمح به إلا بعد إلحاح كبير على الجنود ولمدة قصيرة جدًا».

الحرمان من الاستحمام والعناية بالنظافة الشخصية

لم يسمح أفراد الجيش الإسرائيلي لغالبية المعتقلين السابقين الذي قابلهم فريق المرصد الأورومتوسطي بالاهتمام بالنظافة الشخصية، إذ كان الاستحمام محظورًا، ولم يكن يُسمح لهم بتبديل الثياب، رغم قضاء بعضهم مددًا طويلة وصلت إلى نحو ستين يومًا. كما عانت النساء على نحو خاص بسبب عدم توفير الاحتياجات النسائية، بما في ذلك الفوط الصحية في أوقات الدورة الشهرية.

في إفادتها لفريق المرصد الأورومتوسطي: قالت المعتقلة السابقة «ش.د» (20 عامًا) من سكان مخيم جباليا شمال مدينة غزة لفريق المرصد الأورومتوسطي:

«كنت أدعو الله أن لا تأتيني الدورة الشهرية خلال وجودي في قفص الاعتقال لأني رأيت معاناة النساء اللواتي جاءتهن الدورة في ذلك الوقت، وكن 3 نساء لم يستطعن الاهتمام بصحتهن أو نظافتهن كما ينبغي في تلك المدة، وعندما طلبنا الفوط الصحية لهن أصبح الجنود يسخرون منا».

اعتقال الأطفال وتعذيبهم

لم ينجوا الأطفال الفلسطينيون في قطاع غزة الاعتقال التعسفي والتعذيب الجسدي والنفسي والمعاملة اللاإنسانية، فمن لحظة الاعتقال وحتى فترة الاحتجاز، كانوا يتعرضون لهذه الانتهاكات الخطيرة. حيث تم فصلهم عن أسرهم، ووضعهم في زنزانات مع معتقلين بالغين، وكانوا يتعرضون للضرب والاعتداء البدني، وحتى أنهم شهدوا التعذيب المستمر لزملائهم أمام أعينهم.

طفل فلسطيني أفرج عنه الجيش الإسرائيلي بعد اعتقاله وإصابته بالرصاص وتعذيبه - تصوير: حسن اصليح - 15 أبريل 2024

وأفاد الطفل ن. ن (12 عاما) سكان غزة لطاقم الأورومتوسطي بما يلي:

«في 1إبريل 2024، كنا في أطراف بيت حانون ننتظر الطائرات التي تلقي مساعدات، وكان معي والدي، تفاجأنا بوصول جيبات لقوات الجيش الإسرائيلي خلفنا، بدأ الجنود بإطلاق النار علينا، أصبت بأربعة أعيرة نارية في خاصرتي وساقي وفخذي وظهري وفقدت وعيين عندما استيقظت وجدت أحد الجنود يأمرني بالوقوف، حاولت الوقوف وبدأ الجنود بإطلاق النار مرة أخرى رأيت دمي

وجرحي كبير فلم أستطيع الوقوف وحملني الجنود بعدها بالحمالة وأخذوني بداخل الجيب واقتادوني إلى أحد مواقعهم وحضرت سيارة إسعاف نقلتني إلى مستشفى وعالجوني. لم أكن أستطيع تحريك ساقي اليمنى وقد قطعت أوتارها وألم يقتلني في خاصرتي، وأخذوني بعدها لزنزانة فردية وبقيت يومين بمفردي وبعدها نقلوني إلى المستشفى وأدخلوني العمليات وعندما استيقظت ولم أكن عدت لوعيي جاءني محقق وبدأ يسألني أين أعيش وكيف أُصبت ولماذا ذهبت للحدود ولماذا أُطلقت النار تجاهي، وأجبته أني كنت أنتظر المساعدات الجوية، خلال وجودي في المستشفى تعرضت للضرب، وبقيت في المستشفى أسبوعا ثم نقلت إلى زنزانة وكان فيها ثلاثة آخرين مقيدين الأيدي ومغميين الأعين وكل يوم كان الجنود يحضرون الكلاب لتهاجمنا وكنت أشعر بالرعب وأغطي نفسي بالغطاء في الزاوية ثم يذهبون للغرف المجاورة ويعيدونها مع المعتقلين هناك وكنت أسمع أصوات صراخهم، وكانوا الأسرى إن اعترضوا يتم تهديدهم بإطلاق النار عليهم. قبل الافراج عني بيومين نقلوني إلى المستشفى وعند مغادرتنا نُقلت بالإسعاف وأوقفه الجيش وبدأ أحد الجنود يهددني بقنصي مرة أخرى وظننت أن لا نجاة لي بعدها حتى تركونا نتحرك من جديد وركبت اسعاف آخر ورأيت المعتقلين الذين كانوا معي بالزنزانة مقيدين وأعينهم مغطاة وأنا لم أكن مقيد أو مغمى الأعين، وضرب الجنود أحد كبار السن ببساطيرهم بصدره ناحية قلبه وقد تعب بشدة وركبوا له بعدها عند دخولنا غزة جهاز للتنفس.

الحرمان من ممارسة الشعائر الدينية

كشف غالبية المعتقلون السابقون في الإفادات التي قدموها عن تعمد الجنود الإسرائيليين حرمانهم من تأدية الشعائر الدينية مثل الوضوء والصلاة. بل أن وفي العديد من الحالات أجبروا على القيام بأفعال تخالف معتقداتهم الدينية والروحية، مثل شتم الدين والأنبياء.

يقول المعتقل السابق «ع.د» (57 عامًا):

«لم يسمح لنا بالصلاة أو الوضوء، كنا نصلي خلسة ونحن جالسون على الأرض ونتيمّم للصلاة بدلاً من الوضوء».

وفي ذات السياق، ذكر المعتقل السابق «أ.ش» في إفادته:

« كانوا يطلبون منا ترديد شعارات غير مناسبة وشتائم بذيئة، كما منعونا من الصلاة كليًا طوال مدة الاعتقال».

خامسًا: الاختفاء القسري

تمارس إسرائيل جريمة الاختفاء القسري ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة على نحو منهجي وواسع النطاق منذ أكتوبر الماضي يكاد يطالهم جميعا، حيث ترفض إسرائيل عقب الاعتقال الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم، أو بإدلاء أي معلومات حول أسمائهم أو مصيرهم، أو مكان وظروف احتجازهم، وتمنع أي جهة خارجية، بما في ذلك المحامين واللجنة الدولية للصليب الأحمر، من زيارتهم أو اللقاء بهم، أو حتى تمكينهم من الوصول إلى المعسكرات السريّة التي يقبع بها معظمهم.

وبفعل هذه الإجراءات غير القانونية، عزل جميع الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون من قطاع غزة عن العالم الخارجي، واقصائهم عن دائرة الحماية القانونية المقررة لهم، وحرمانهم من جميع حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في التمثيل القانوني، حيث لم يسمح لهم بمقابلة أي محامين طوال فترة احتجازهم، كما حرموا من حقهم في ضمان الإجراءات الأساسية للحق في المحاكمة العادلة، أو التواصل مع أي جهة خارجية وحقوقية وطنية أو دولية، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وللاختفاء القسري آثار خطيرة على الحقوق الأخرى للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وبخاصة حقهم في الهوية وفي الاعتراف بالشخصية القانونية، والحق في الحرية والأمن، الحق في عدم التعرض للتعذيب أو للمعاملة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية، والحق في معرفة الحقيقة فيما يخص ظروف وسبب الاختفاء، والحق في الحياة، خاصة أنه هنالك العشرات من الحالات المعروفة حتى الآن التي تعرض فيها هؤلاء الأسرى والمعتقلين للقتل داخل السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية، ولم تتوفر حتى الآن أي معلومات عن حالات القتل هذه، ولم تنشر السلطات الإسرائيلية حتى هذا التاريخ أي معطيات حول ظروف مقتلهم، كما لم تتمكن حتى الآن أي جهة مستقلة من التحقق والتعرف على ظروف مقتلهم، ولم يتم حتى الآن إخراج جثامينهم أو تحديد هوياتهم أو إعادة رفاتهم، أو حتى تبليغ عائلاتهم، وبقي الأمر على الحالات المحدودة التي أعلنت عنها السلطات الإسرائيلية، إلى جانب ما كشفته صحيفة هآرتس الإسرائيلية في تحقيق لها عن مقتل 27 من المعتقلين.

وتتورط العديد من المستويات الرسمية في إسرائيل في ارتكاب جريمة الاختفاء القسري ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، فإلى جانب الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي، تتواطىء المنظومة القضائية والتشريعية،

وسلطات مصلحة السجون، وقوات الشرطة الإسرائيلية، لارتكاب هذه الجريمة وضمان استمرارها، بإذن من الدولة وبدعم منها وقبولها.

وأعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في20 كانون الأول/ديسمبر2023 أنها لم تتمكن من زيارة أي معتقلين فلسطينيين محتجزين في أماكن احتجاز إسرائيلية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ورغم فظاعة ما تعرض له المعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة وإخفاءهم قسريا، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم تتفاعل مع هذه الانتهاكات بالشكل المناسب؛ إذ اكتفت رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيدة ميريانا سبولياريتش، بإشارة محدودة في بيان لها، في 9 مارس/آذار 2024، بشأن غزة وإسرائيل إلى ضرورة معاملة المعتقلين الفلسطينيين بإنسانية، والسماح لهم بالتواصل مع عائلاتهم. وضرورة تزويد اللجنة الدولية بمعلومات حول الفلسطينيين المعتقلين في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية، والسماح لها بزيارتهم.

كما أن هيئة الأسرى والمحررين الفلسطينيين وهي جهة حكومية فلسطينية، لها محامين عادة يزورون المعتقلين، فأكدت مرارا في بيانات مع نادي الأسير الفلسطينيين، أن معتقلي غزة يتعرضون لإخفاء قسري ولا يوجد معلومات تفصيلية عنهم.

وبمناسبة مرور 200 يوم على الهجوم على غزة، قال نادي الأسير وهيئة الأسرى إن الاحتلال الإسرائيليّ يواصل تنفيذ جريمة الإخفاء القسري بحقّ معتقلي غزة، ويرفض حتى اليوم السماح للطواقم القانونية بزيارتهم أو التّواصل معهم، وما تزال المعطيات المتوفرة، هي معلومات ضئيلة ومحدودة تمكّنت المؤسسات من الحصول عليها من خلال من المعتقلين الذين يتم الإفراج عنهم من السجون.

أفاد أحد المفرج عنهم والذي طلب عدم ذكر اسمه:

> *نقلت إلى أكثر من سجن لا أعرف ما هي ولا أين، وفي كل مرة كان هناك جولات تحقيق وضرب في أنحاء الجسم. طول تلك الفترة لم يتم عرضي على محكمة أو محامي أو قاضي، كنت أشعر أن اعتقالي والبقية عبارة عن عملية انتقام.*

سادسًا: الغطاء القانوني الإسرائيلي للاعتقالات

أجرى الكنيست الإسرائيلي تعديلات على التشريعات الناظمة لعمليات التوقيف والتحقيق مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، المخالفة أساسا للقانون الدولي، بهدف شرعنة حرمان الأسرى والمعتقلين من حقوقهم الأساسية، كالحق عدم الخضوع للاعتقالات التعسفية، والحق في التمثيل القانون والحصول على محاكمة عادلة، والحق في احتجاز في ظروف احتجاز مناسبة، وفيما يلي أبرز التعديلات:

- **تعديل قانون الاعتقال لعام 1990:**

في 24 أكتوبر 2023، أجرى الكنيست الإسرائيلي التعديل الأول للمادة (33) من القانون المذكور، والتي هي بالأصل تقيد الحق في الاستعانة بمحام، حيث كانت ما قبل التعديل تسمح للسلطات القضائية الإسرائيلية بمنع الشخص الموقوف من الالتقاء بمحاميه لمدة أقصاها (21 يوما)، وجاء التعديل ليجعل مدة المنع تصل إلى (90 يوما). وفي 16 يناير 2024، أجرى تعديلاً ثانياً، وجعل مدة المنع تصل إلى (180) يوما.

- **تعديل على قانون الإجراءات الجنائية الإسرائيلي 1996م**

أجرى الكنيست الإسرائيلي جملة من التعديلات على هذا القانون، طالت المواد (17)، و (59)، و (62)، وتنظم هذه المواد مدد التوقيف، حيث كانت مدة التوقيف بحسب المادة (17)، تصل إلى (15 يوما)، والتمديد الثاني (15 يوما)، وأقصى حد للتمديد هو (35 يوما).

أما المادة (59) من ذات القانون فكانت تنص على أنه لا يمكن احتجاز معتقل أكثر من (75 يوما) وإذا لم تقدم بحقه لائحة اتهام يتم الإفراج عنه، بينما كانت المادة (62) من القانون المذكور، تنص على أن يعطي صلاحية للقاضي في المحكمة العليا بتمديد الاعتقال إلى غاية (90 يوما)، وأقصى مدة للاعتقال من قبل المحكمة العليا هي 150 يوم فقط.

وفي 7 نوفمبر 2023، أجرى الكنيست الإسرائيلي تعديلا على المادة (17) من القانون المذكور وجعل مدة التوقيف (45) يوما إجباريا بدلاً من (15) يوما، أي لا صلاحية للقاضي بخفض المدة، والتمديد الثاني جعله (45) يوما بدلاً من (15) يوما، وللقاضي صلاحية تقصير المدة.

أما المادة (59) التي كانت تفرض الإفراج عن المعتقل في حال عدم تقديم لائحة اتهام بحقه بعد (75) يوم من

الاحتجاز، فأصبحت غير سارية، بمعنى أنه لن يتم الإفراج عن المعتقل في حال تجاوزت مدة احتجازه (75) يوم ولم تقدم لائحة اتهام ضده.

وعن المادة (62) من القانون المذكور، التي كانت قبل التعديل تعطي صلاحية لقاضي المحكمة العليا بتمديد الاعتقال لمدة (90 يوما وكحد أقصى (150) يوما، فإن التعديل الجديد، منح صلاحية للمستشار القضائي للحكومة، مفادها أن له صلاحية التمديد مدد أخرى غير تلك المذكورة.

- **قانون المقاتل غير الشرعي لعام 2002م**

في 13 أكتوبر 2023، أجرى الكنيست الإسرائيلي تعديلا على المادة الأولى من هذا القانون، وفي 18 ديسمبر 2023، أجرى تعديلا ثانيا، وتضمنت هذه التعديلات الأحكام الجديدة التالية:

1. إذا لم يعط أمر اعتقال خلال (21) يوما من يوم الاحتجاز يطلق سراح المعتقل، ثم مددها بموجب التعديل الثاني وأصبحت (45) يوما، مع العلم أنها كانت قبل التعديلين الأول والثاني (7) أيام فقط.
2. إذا أعطي أمر اعتقال يعرض المعتقل أمام المحكمة المركزية خلال (30) يوما، ثم مددها بموجب التعديل الثاني إلى (75) يوما، مع العلم أنها كانت قبل التعديل الأول والثاني (14) يوم فقط.
3. يتم السماح للمعتقل بالالتقاء بمحاميه بعد (21) يوم من أمر الاعتقال، ثم مددها بموجب التعديل الثاني وجعلها (30) يوما، مع الإشارة إلى أنها كانت قبل التعديلين (7) أيام) فقط.
4. يمكن لمدير المخابرات منع لقاء المعتقل بمحاميه لمدة تصل حتى (28) يوما من تاريخ إعطاء أمر الاعتقال، ثم مددها بموجب التعديل الثاني إلى (75) يوما، مع العلم أنها كنت قبل التعديلين (10) أيام.
5. يمكن للمحكمة المركزية تمديد منع لقاء المحامي لمدة أقصاها (45) يوما، ثم مددها بموجب التعديل الثاني وجعلها (180) يوما، مع الإشارة إلى أنها كانت قبل التعديلين الأول والثاني (21) يوما.

كما منح الكنيست بموجب التعديل الثاني المحكمة المركزية الإسرائيلية الدرجة الثانية في التقاضي، صلاحية تثبيت أمر منع الانتقاء بمحام دون حضور المحامي نفسه، وبحضور المعتقل فقط عبر خدمة الفيديو كونفرنس. كما أن التعديلات الثانية منحت صلاحية إعطاء أوامر الاعتقال لدرجات متدنية في الرتب العسكرية داخل الجيش الإسرائيلي.

- **قانون أوامر السجون لسنة 1971م التعديل رقم 64**

أجرى الكنيست الإسرائيلي تعديلات على قانون أوامر السجون، على النحو الآتي:

1. إذا كانت هناك حاجة لأماكن اعتقال جديدة، ولا يمكن أن يتوفر للمعتقل مساحة حياة، أو أن يكون له فرشة يكون لوزير الأمن الداخلي بعد موافقة رئيس الحكومة ووزير الدفاع أن يعلن عن حالة طوارئ في السجون، وأنه في حال الإعلان عن حالة الطوارئ، يمكن لمدير السجن أن يزيد عدد الأسرة في الغرفة وأن يكون لعدد منهم فرشات للنوم، والباقين بدون فرشات للنوم.

على أن تنطبق هذه التعديلات فقط على المعتقلين الأمنيين في القانون الجنائي والمعتقلين الإداريين والمعتقلين غير الشرعيين الفلسطينيين فقط، وأن تسري هذه التعديلات من تاريخ الثامن عشر من أكتوبر لمدة (90) يوم، ويمكن تمديدها لمدد أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن مساحة الحياة طبقا للقانون وقرارات المحكمة العليا يجب أن تكون 4 أمتار مربع للمعتقل ولا يشمل ذلك مساحة الحمام، غير أن الواقع يُشير إلى أن المعتقل الأمني وصل المساحة 3 أمتار مربع قبل السابع من أكتوبر، وبعد تعديل هذا القانون وصلت مساحة الحياة فعلياً إلى النصف وفي بعض السجون تصل الى متر واحد فقط، كما أن عدد الفرشات وصل في بعض السجون إلى فرشة واحدة لكل المعتقلين في الغرفة.

وفي 7 فبراير 2024 صادق الكنيست الاسرائيلي بالقراءة التمهيدية، على سلب معتقلي قطاع غزة الذين اعتقلوا بعد السابع من أكتوبر من العام الماضي، حق التمثيل القانوني أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية. ويأتي ذلك في سياق تعديل قانون الدفاع العام، حيث قَدم المشروع رئيس لجنة القانون والدستور في الكنيست « سيمحا روتمان » من حزب الصهيونية الدينية اليميني المتطرف، بالإضافة الى أعضاء آخرين في الكنيست. ويأتي ذلك تكريسًا لنهج إسرائيلي في حرمان المعتقلين من ضمانات المحاكمة العادلة.

سابعًا: قراءة قانونية

تكشف هذه الإفادات التي رصدها المرصد الأورومتوسطي لحقو الإنسان، وكافة المعلومات والشهادات الواردة في التقارير الأخرى الصادرة عن المؤسسات الدولية وخبراء الأمم المتحدة أن إسرائيل ترتكب جرائم دولية ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، رجالا ونساء وأطفالا وكبار السن، وعلى رأسها الحبس غير المشروع، والقتل العمد، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، والعنف الجنسي، والحرمان من المحاكمة العادلة، والاختفاء القسري، التي تستوجب المساءلة والمحاسبة لمرتكبيها والإنصاف للضحايا.

حيث يصل قيام إسرائيل بممارسة هذه الاعتداءات الوحشية ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، رجالا ونساء وأطفالا وكبار سن، والاعتداء على كرامتهم وتعمد إلحاق الألم والمعاناة الشديدة لديهم على هذا النحو، إلى حد ارتكابها لجرائم التعذيب و/أو المعاملة اللاإنسانية، وبحسب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإنها جرائم حرب قائمة بذاتها، وجرائم ضد الإنسانية قائمة بذاتها عندما تُرتكب كجزء من هجوم واسع أو منهجي في النزاعات المسلحة.

كما أن قتل المعتقلين الفلسطينيين داخل مراكز الاعتقال يعتبر من قبيل جرائم القتل العمد والإعدام خارج نطاق القانون والقضاء التي يحظرها القانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الجنائي الدولي، الذي يعتبر قتل المدنيين عمدًا جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، وذلك وفقًا لنظام روما الأساسي.

ويحظر القانون الدولي الاعتقال التعسفي والحبس غير المشروع والحرمان من المحاكمة العادلة والاضطهاد، ويعتبر كل منها من جرائم حرب و/أو جرائم ضد الإنسانية. كما يحظر القانون الدولي إلقاء القبض على الأشخاص واحتجازهم ثم رفض الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة، ويعتبر ذلك جريمة اختفاء قسري، وتندرج ضمن جرائم ضد الإنسانية وفقًا لنظام روما الأساسي.

وعلى الرغم من أن هذه الجرائم تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مستقلة ومكتملة الأركان وقائمة بحد ذاتها، إلا أنها تأتي كذلك في سياق جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة منذ السابع من تشرين أول/ أكتوبر من العام الماضي، وبخاصة فيما يتعلق بالأفعال المتصلة بإلحاق ضرر جسدي و/أو عقلي جسيم بأفراد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بهدف إهلاكهم بصفتهم هذه، خاصة وأن السوابق القضائية

للمحاكم الدولية شملت الأذى الناتج عن أفعال كالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة، والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، وجلسات التحقيق المصاحبة للضرب وتهديدات القتل والأذى الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالصحة أو يسبب التشوه أو الإصابة، باعتباره من الأفعال المادية المكونة لجريمة الإبادة الجماعية.

ثامنًا: التوصيات

بناء على ما استعرضه التقرير من معطيات، فإن المرصد الأورومتوسطي يطالب بما يلي:

- مطالبة المجتمع الدولي بالاضطلاع بالتزاماته القانونية الدولية بوقف جريمة الإبادة الجماعية وكافة الجرائم مكتملة الأركان التي ترتكبها إسرائيل منذ السابع من تشرين أول/أكتوبر الماضي ضد جميع سكان قطاع غزة، بما في ذلك الأسرى والمعتقلين، وتفعيل أدوات الضغط الحقيقية لإجبارها على التوقف عن ارتكاب هذه الجرائم فورا، والضغط عليها للامتثال لقواعد القانون الدولي وحماية المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة.
- مطالبة جميع الدول بتحمل مسؤولياتها الدولية ووقف كافة أشكال الدعم السياسي والمالي والعسكري لإسرائيل في جرائمها المرتكبة ضد السكان المدنيين في قطاع غزة، وبخاصة التوقف الفوري عن عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل، بما في ذلك تراخيص التصدير والمساعدات العسكرية، وإلا كانت هذه الدول متواطئة وشريكة في الجرائم المرتكبة في قطاع غزة، بما في ذلك جريمة الإبادة الجماعية.
- مطالبة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بالوفاء بالتزاماتها لوقف الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، بموجب المواد 146 و147 و148 من الاتفاقية، بما في ذلك جرائم التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحاطة بالكرامة الإنسانية المرتكبة ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.
- الضغط على إسرائيل للتوقف فورا عن ارتكاب جريمة الاختفاء القسري ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة، والكشف الفوري عن جميع معسكرات الاعتقال السرية، والإفصاح عن أسماء جميع الفلسطينيين الذين من تحتجزهم من القطاع، وعن مصيرهم وأماكن احتجازهم، وبتحمل مسؤولياتها كاملةً تجاه حياتهم وسلامتهم.
- الضغط على السلطات الإسرائيلية للإفراج عن جميع المحتجزين الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم تعسفا، وفي حال تم تقديمهم إلى المحاكمة أن يتم ضمان جميع إجراءات المحاكمة العادلة.
- إعادة رفات الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين الذين قضوا في سجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية.

- الضغط على إسرائيل لعدم إنفاذ أي من التشريعات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، بما في ذلك التعديلات الأخيرة التي أجريت على هذه التشريعات.
- دعوة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تحمل مسؤولياتها والتحقق من أوضاع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في جميع مراكز الاحتجاز والسجون الإسرائيلية، والتأكد من ظروف احتجازهم، والبحث عن المفقودين والمخفيين قسرا، والمساهمة في الكشف عن مصيرهم، وتبنيها للمواقف العلنية، بما في ذلك إصدار البيانات، في كل مرة ترفض فيها إسرائيل السماح لها بالقيام بمهامها المنوطة بها، وعلى رأسها زيارة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.
- إجراء تحقيق دولي فوري ومستقل ونزيه في ظروف مقتل جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين الذين قضوا في السجون الإسرائيلية، وبخاصة منذ بدء إسرائيل هجومها العسكري الواسع غير المسبوق على قطاع غزة في أكتوبر الماضي، واتخاذ الخطوات المناسبة لمحاسبة المسؤولين وإنصاف الضحايا.
- العمل المشترك والجاد من قبل جميع المستويات على تقديم بلاغات متخصصة إلى المحكمة الجنائية الدولية حول الجرائم التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، وبخاصة بعد السابع من تشرين أول/ أكتوبر الماضي.
- الضغط على المحكمة الجنائية الدولية لإنجاز التحقيق الذي تم فتحه منذ 2021 في ملف الحالة في فلسطين، ووضع ما يجري في قطاع غزة على رأس أولويات عملها، وإصدار أوامر إلقاء قبض على جميع المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم وتقديمهم إلى العدالة ومحاسبتهم.
- العمل الجاد والمشترك لتفعيل مسار الولاية القضائية العالمية لمساءلة ومحاسبة مرتكبي الجرائم ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين أمام المحاكم الوطنية للدول التي تأخذ بالولاية القضائية العالمية، كون أن هذه الجرائم تشكل في معظمها انتهاكا للقواعد الآمرة للقانون الدولي، وتُصنف كذلك على اعتبارها من الانتهاكات الجسيمة لأحكام اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الأول الإضافي، الأمر الذي من شأنه أن يحرك هذه الولاية، وبغض النظر عن مكان وقوع الجريمة، وجنسية الجاني و/أو الضحية، وذلك وفقا للقوانين المعمول بها في تلك الدول.
- الدعوة من أجل الضغط لتمكين دخول لجان التقصي والتحقيق الدولية والأممية إلى القطاع، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلّة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل.
- حث ودعوة المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية

أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، والفريق العامل في حالات الاحتجاز التعسفي، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ومطالبتهم بإجراء التحقيقات الفورية والشاملة في كافة الجرائم التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، كل وفق ولايته، والتواصل مع ضحايا هذه الجرائم وذويهم، ورفع التقارير بشأنها لكافة الجهات المعنية، تمهيدًا لعمل لجان التحقيق وتقصي الحقائق والمحاكم الدولية في النظر والتحقيق وإجراء المحاكمات بشأن الجرائم الإسرائيلية وإنصاف الضحايا.

- ضمان تعويض الضحايا المحتجزين الفلسطينيين وعائلاتهم وإنصافهم، وجبر الضرر الناجم عن الجرائم الخطيرة والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها إسرائيل ضدهم، وذلك وفقا لقواعد القانون الدولي.
- إنهاء الأسباب الجذرية لمعاناة الشعب الفلسطيني واضطهادهم على مدار 76 عاما، والعمل فورا على إنهاء الاحتلال والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي المفروض على الأرض الفلسطينية، بما في ذلك قطاع غزة، وتفكيك نظام الفصل العنصري المفروض ضد الفلسطينيين جميعا، وإنهاء الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة وسكانه على مدار 17 عاما، والتدخل الحاسم لدعم مسار تحرر الشعب الفلسطيني وممارسته لحقه في تقرير المصير.

Euro-Med Human
Rights Monitor
الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

+41 78 679 24 15
+41 229295703
Regus - Geneva Balexert Tower - Avenue
Louis-Casaï 18 - 1209 - Genève-Switzerland
Geneva– Headquarters

www.euromedmonitor.org
Geneva@euromedmonitor.org

Euro-Med Human Rights Monitor

الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

عن **الأورومتوسطي**

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان هو منظمة مستقلة غير ربحية يشكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان نحو 70% من العاملين والمتطوعين بها. يدافع الأورومتوسطي عن حقوق الإنسان في كل من أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويدعم ضحايا النزاعات المسلحة والاحتلال والنازحين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين أفرزتهم الصراعات والانتهاكات، خاصة الفئات الهشة منهم كالنساء والأطفال.

هذا التقرير من إعداد: **أ. ليما بسطامي**

مديرة الدائرة القانونية/المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

التاريخ: 6 شباط/فبراير 2024